مقابلات

مقابلات مع وزراء ومسؤولي تربية سابقين

أجرى المقابلات: أنيس أبو رافع*

مقدمة

ربما كان هذا القسم من الكتاب أكثر الأقسام تعبيراً عن موضوع الكتاب وعنوانه: «الدولة والتعليم في لبنان». فإن الاتصال بعدد من الذين كانوا في موقع المسؤولية التربوية (وزراء، مدراء عامين، مدراء، مستشارين...) والحصول على ما يملكون من معلومات ووجهات نظر حول واقع الحال في وزارة التربية، والعلاقة بين هؤلاء المسؤولين وبين أجهزة الحكم العليا، وبينهم وبين مرؤوسيهم من جهة أخرى، وكيفية سير العمل في هذه الوزارة على جميع الأصعدة والمستويات، وكيفية معالجة المشاكل التربوية والتعليمية والإدارية، هذا الاتصال يعطي صورة واضحة عن علاقة الدولة بالتعليم في لبنان، في الجانب العملي منها، ويقدم للقارىء أمثلة حية تمتزج فيها التجارب بالأفكار والأحلام بالواقع.

في سبيل تحقيق ذلك انطلقت إلى المقابلات بنوعين من الأسئلة. النوع

---

* أنيس أبو رافع: من مواليد الهلالية، قضاء بعبدا عام ١٩٢٩، أنهى دراسته الثانوية في مدرسة الجامعة الوطنية في عاليه عام ١٩٤٩، ثم تابع دراسته الجامعية وحصل على الإجازة في الآداب من جامعة بيروت العربية عام ١٩٧٥. عمل في التدريس وفي الصحافة، وأسس ثانوية الأرز النموذجية في عاليه عام ١٩٦٢ والتي استمرت حتى العام ١٩٧٦ حين أقفلت بسبب الحرب. ترك بعدها إلى المملكة العربية السعودية، حيث عمل في الصحافة. صدر له كتاب عام ١٩٩٨ بعنوان «**كتاب في التربية والتعليم**» يسجّل فيه أفكاره وتجربته الشخصية.

الأول: توجهت به إلى الوزراء باعتبارهم أصحاب قرار في الشأن التربوي والتعليمي، وتوجّهت بالنوع الثاني من الأسئلة إلى الذين تولّوا مسؤوليات دون رتبة الوزير، باعتبار أن مسؤولياتهم تتّجه صعوداً مع رؤسائهم، ونزولاً مع مساعديهم، وسائر العاملين في شؤون التربية والتعليم.

أما الأسئلة إلى الوزراء فكانت التالية:

١. ما الأفكار التي حملتموها معكم إلى وزارة التربية الوطنية لتطوير العمل التربوي والتعليمي في لبنان؟

٢. ما الإنجازات التي تحققت خلال توليكم الوزارة من ضمن المخطط الموضوع لهذه الغاية؟

٣. ما العقبات التي واجهتكم، وما أسبابها؟

٤. ما رأيكم بالسياسة التعليمية والتربوية المتّبعة في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم؟

٥. لو عدتم إلى وزارة التربية، فما أهمّ ما يجب عمله في نظركم؟

وأما الأسئلة الموجهة إلى غير هؤلاء من الذين مارسوا مسؤوليات تربوية، فكانت مشابهة، ولكن مع تعديلات طفيفة.

ولقد اختلفت طريقة الإجابة عن هذه الأسئلة من وزير إلى آخر، ومن مسؤول إلى آخر.

فضّل البعض أن يأخذوا الأسئلة ويجيبوا عنها خطياً، والبعض الآخر فضّل الحوار المباشر. وآخرون تجاوزوا الأسئلة، ولم يتقيّدوا بها، بل كانت إجاباتهم عرضاً عاماً للمرحلة التي كانوا فيها مسؤولين. ولعلّ هذا التنويع أعطى لمجمل الإجابات والآراء نوعاً من الحيوية والحركة، وخروجاً على الروتين.

إن التعرّف إلى آراء المسؤولين الذين قابلناهم وإلى معلوماتهم وتعليقاتهم سيكون ذا شأن مهمّ في توضيح العلاقة بين الدولة والتعليم، وسيمنح القارىء فرصة التعرّف إلى بعض ما يحدث في دوائر وزارة التربية من مشاكل، بعضها مستعصٍ على الحل.

التقى جميع من شملتهم المقابلات حول نقاط مشتركة، وشددوا بالتحديد

على وجود مشاكل أساسية ومصيرية في وزارة التربية يجب معالجتها من الأساس:

١. اتفق الجميع على القول بعدم وجود سياسة تربوية شاملة، تؤدي إلى توحيد المواطنين ووحدة الوطن.

٢. اشتكى الجميع، حتى الوزراء منهم، من تدخّل السياسيين في شؤون الوزارة لتنفيذ مصالح خاصة سياسية وشخصية وانتخابية، وأحياناً مالية، مما أدّى إلى خلل كبير في العمل التربوي.

٣. كان هناك إجماع على ضرورة إعادة النظر في هيكلية وزارة التربية وتعديل المناهج، وتأهيل الهيئة التعليمية وإعداد المديرين، وردم الهوة بين المدرسة الرسمية والمدرسة الخاصة.

٤. رأى أكثر المحاورين ضرورة إعادة دمج الوزارات الثلاث: التربية، والتعليم المهني، والتعليم العالي في وزارة واحدة، كما كانت سابقاً.

٥. كان هناك شبه إجماع على ضرورة تنفيذ «مشروع تجميع المدارس» لحل مشكلة المدرسة الرسمية وتأمين المستوى اللائق للتعليم الرسمي، وعلى ضرورة تطبيق التعليم المجاني، والتعليم الإلزامي للمرحلة الابتدائية على الأقل.

٦. كانت هناك شكوى عامة من المداخلات المزعجة في مناقلات المعلمين... حتى أن بعض الوزراء أوقفوا التشكيلات نهائياً، لكي لا يضطروا لتلبية الطلبات المستحيلة، أو التي لا علاقة لها بالتربية والتعليم والمصلحة العامة.

والأمر الملفت في هذه المقابلات، أن أكثر ما ورد فيها من أفكار واقتراحات للإصلاح ظهر في البيانات الوزارية منذ الإستقلال وحتى اليوم. فمثلاً: مجانية التعليم وإلزاميته للمرحلة الإبتدائية وضع في البيانات الوزارية في الأعوام: ٤٣ ـ ٥١ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٨ ـ ٦١ ـ ٦٥ ـ ٦٩ كما أن تغيير المناهج والبرامج ورد في البيانات الوزارية: ٤٣ ـ ٥٢ ـ ٥٣ ـ ٥٥ ـ ٥٦ ـ ٥٨ ـ ٦١ ـ ٦٥ ـ ٧٢... وما بعدها. وتحدثت أكثر البيانات الوزارية عن ضرورة التربية الوطنية وتطوير المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية.

هناك عشرات الوزراء ومئات المسؤولين الذين مروا في وزارة التربية،

وكان لكل منهم مواقف وآراء ومشاريع وإنجازات لا يتّسع هذا القسم من الكتاب لعرضها كلها. والحقيقة أنني اتصلت بآخرين، فالأستاذ فؤاد بطرس مثلاً، الذي تسلّم مهام الوزارة في الستينيات، اعتذر عن عدم الإجابة لكونه لم يلبث في هذه الوزارة إلاّ بضعة أشهر انصرف بعدها إلى العمل الديبلوماسي. والدكتور أسعد رزق الذي كان وزيراً للتربية عام ٨٥ ـ ٨٦، اكتفى بأن أرسل بواسطة مستشاره الدكتور محمد علي موسى، المشروع الذي أعده لتغيير مناهج التعليم الثانوي، ولكنه ترك الوزارة قبل إقرار المشروع.

أما الأستاذ غسان تويني، الذي كان وزيراً للتربية الوطنية في وزارة الشباب التي ألّفها الرئيس صائب سلام في أول عهد الرئيس سليمان فرنجية في ١٣/ ١٠/ ١٩٧٠ وبقي في الوزارة حتى ٢٢/ ١/ ١٩٧١، أي مائة يوم، فقد غاب عن هذه المقابلات، رغم محاولاتي المتكررة للاجتماع به. ولكن بالرغم من غيابه فلا يمكنني أن أتجاهل الجهد الذي بذله وأهمية المشاريع التي وضعها ولم يتسنَّ له إقرارها في مجلسي الوزراء والنواب لتصبح نافذة. وهذه المشاريع مذكورة بالتفصيل في ملف النهار العدد /٥٨/ تاريخ ٢/ ٢/ ١٩٧١، وأهمها:

- تفريع البكالوريا إلى ستة فروع
- إنشاء وزارة للثقافة
- تنظيم وزارة التربية على أسس جديدة
- تنظيم التعليم الخاص غير المهني ومؤسّساته
- مراقبة المدارس الخاصة المجانية
- إنشاء البكالوريا الزراعية
- قانون لتنفيذ مشروع تجميع المدارس
- قرار التعريب

ولقد أُقرَّ مشروع تفريع البكالوريا وتجميع المدارس ولكن لم ينفذا. وكذلك جُمّد قرار التعريب.

إننا نأمل أن تُلقي هذه المقابلات والآراء والأفكار التي تنطوي عليها إضاءات هامة على موضوع هذا الكتاب.

ونقدمها هنا بالتسلسل التاريخي، أي بحسب الأقدمية في تولّي المسؤولية، أولاً بالنسبة للوزراء، ثم المدراء العامين.

الدكتور نجيب أبو حيدر*

١ . ما الأفكار التي حملتموها معكم إلى وزارة التربية الوطنية لتطوير العمل التربوي والتعليمي في لبنان؟

أتيت إلى وزارة التربية فجأة، لا أحمل أفكاراً مسبقة لتطوير العمل التربوي والتعليمي في لبنان.

وقد قمت بتشكيل لجنة من الخبراء لمساعدتي في تكوين الأفكار والمشاريع لتطوير العمل التربوي والتعليمي. وهؤلاء الخبراء كانوا مبدعين في تفكيرهم وكانوا السبب في إنشاء بعض المؤسّسات التربوية في الوزارة لتعمل على تطوير العمل التربوي.

٢ . ما الإنجازات التي تحققت خلال توليكم الوزارة من ضمن المخطط الموضوع لهذه الغاية؟

إن الإنجازات التي تحققت خلال تولّي الوزارة تنبع من ضرورة استقلالية المؤسّسات التربوية والعمل على التخفيف من المركزية الحادة التي تقاسي منها الوزارة.

وكان أن وضع قانون للمناطق التربوية، وكان لهذا القانون بعض الإمكانيات لتطبيق اللامركزية في وزارة التربية.

وجربنا ـ ولم ننجح ـ إعطاء استقلالية للمدارس الثانوية التي كان لها شهرة بين المدارس العاملة. وسبب عدم نجاحنا هو عدم ثقة الإدارة المركزية بإدارات هذه المدارس التي كانت في رأينا من أعلى المستويات.

كما رأينا أنه من الضروري أن يكون للوزارة مؤسسة أبحاث وتطوير لجميع الأعمال التربوية، فأنشأنا المركز التربوي للبحوث والإنماء.

وكان من الضروري، إحياء للتربية الرسمية، بناء مدارس لائقة فقمنا بوضع برنامج تحت اسم «تجميع المدارس الرسمية» ووضعنا الأسس لذلك وكان من المفروض أن يبنى ٩٤٠ مدرسة ضمن هذا البرنامج، كما قمنا ببناء عدة

* كان وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة في حكومة الرئيس صائب سلام في عهد الرئيس سليمان فرنجية من ٢٣ كانون الثاني ١٩٧١ حتى ٣١ أيار ١٩٧٢.

مدارس نموذجية لتجربة نجاح هذه الفكرة.

وقد أعطيت أهمية تامة لاستقلالية الجامعة اللبنانية، ولم أوفّق في تأمين هذه الاستقلالية ورفع يد الوزراء والسياسيين عنها.

٣. ما العقبات التي واجهتكم وما أسبابها؟

إن العقبات التي واجهتني كانت التحجّر في الإدارة وعدم الاختصاص في القيادات التربوية.

أما موظفو وزارة التربية الأكفاء، فكانت تذهب كفاءتهم في خضم الجهل السائد...

ولكني أنوّه، أن جميع الموظفين، ورغم عدم اختصاصهم في التربية، يُشهد لهم بالأمانة والسلوك الحسن.

٤. ما رأيكم بالسياسة التعليمية والتربوية المتبعة في لبنان منذ الإستقلال وحتى اليوم؟

أما رأيي في السياسة التربوية والتعليمية المتبعة في لبنان، فهو أنه لم يكن في لبنان إرادة لتربية وطنية كاملة. ولقد وضعت قوانين تسهّل العمل للمدارس الخاصة على حساب المدارس الرسمية.

والآن، بعد أن عمّ الفقر، وأصبحت المدارس الخاصة تطلب أموالاً تفوق الإمكانات المادية للعائلة اللبنانية، والمدرسة الرسمية ما زالت تعاني المشاكل ذاتها، أصبح الكثيرون من أبناء الوطن خارج المدارس، لا تستوعبهم المدارس الرسمية ولا يستطيعون دفع أقساط المدارس الخاصة.

٥. لو عدتم إلى وزارة التربية، فما أهم ما يجب عمله في نظركم؟

لو عدت إلى وزارة التربية لجعلت المدرسة الرسمية تحظى، قانوناً، بدعم المجتمع الذي تعمل فيه، ومساهمة هذا المجتمع في إعلاء شأن مدرسته. كما وأن على المدرسة العمل لرفع شأن هذا المجتمع.

* * *

الأستاذ هنري إدّه*

إسمح لي أن أجيبك عن جميع الأسئلة دفعة واحدة:

الذي لاحظته منذ البداية، عند تسلّمي وزارة التربية، أن التعليم في لبنان يفتقر إلى خطة توضح السياسة العامة للبلد في الحقل التربوي بكل فئاته، التعليم الرسمي والخاص والمهني والجامعي. لم يكن هناك خطة تحدد الأهداف والوسائل التي تؤدي إلى الأهداف، وجدول زمني لتنفيذ الخطة. فكان أول هدف لي بخصوص هذا الموضوع وضع هذه السياسة والحصول على تأييد جميع الفئات المعنية، وإقرارها في مجلس الوزراء، ثم في مجلس النواب، ووضع جدول زمني لتنفيذها مع التنظيم الإداري وتأمين المال اللازم لها.

أجريت منذ البداية استشارات في كل الاتجاهات، شملت وزراء التربية السابقين وخصوصاً الأستاذ غسان تويني والدكتور نجيب أبو حيدر اللذين كانا قبلي. وكان الدكتور أبو حيدر هو الذي أنشأ المركز التربوي للبحوث والإنماء، وكان مهماً. ولكنه كان مشروعاً جزئياً، لا يدخل في خطة عامة شاملة. وكذلك استشرت رؤساء الجامعات وجميع القائمين على المؤسّسات التربوية الخاصة. بعد هذه الاستشارات، وبمساعدة مدير التعليم الابتدائي الدكتور نايف معلوف والمدير العام المرحوم الأستاذ روجيه شمالي، وضعت مشروع خطة مكتوبة ومفصّلة تركّز وتشدّد على بعض النقاط المهمة:

- التعليم الخاص المجاني الذي هو مجرد دكاكين رخيصة، وكارثة تربوية وتعليمية ومالية،

- التعليم الرسمي الذي كان، وما زال، يفتقر إلى التنظيم وإلى أبنية مدرسية لائقة، وكان مطروحاً مشروع تجميع المدارس،

- الجامعة اللبنانية، التي كنت أرى أنها يجب أن تكون الجامعة الأولى في لبنان،

- التعليم المهني، تطويره وإعطاؤه الاحترام اللازم والاهتمام الكافي

* كان وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة في حكومة الرئيس صائب سلام في عهد الرئيس سليمان فرنجية من ٩ آب ١٩٧٢ حتى ٣ تشرين الأول ١٩٧٢.

لتعميمه وتجهيزه،

ـ توزيع المدرسين والكوادر.

لقد وضعت مشروع هذه الخطة، وعقدت من أجل ذلك خلوة، ثم جئت لتقديمها إلى جميع المعنيين بالتربية حتى مسؤولي الجامعة اللبنانية، وكان يرئسها في ذلك الحين الدكتور إدمون نعيم. واستشرت كذلك هيئات طلابية.

من حسن الحظ أن الجميع وافقوا على الخطة، مائة بالمائة، وقد ساعدني الدكتور حسن مشرفية، الذي وضع النص باللغة العربية.

وعندما تأكدت من موافقة الجميع شعرت أنه عليّ توسيع هذه الاستشارات، وإيصال المشروع إلى الرأي العام، وانتظار الملاحظات عليه من جميع الأطراف، لنحضّر على ضوء هذه الملاحظات والآراء التي تصلنا المشروع بشكله النهائي قبل إحالته إلى مجلس الوزراء.

وضعت الأولويات في المشروع وكيفية تنفيذه في نطاق الإدارة، كما وضعت خطة زمنية شهرية لهذا التنفيذ، مع ما يحتاجه من مال لتحقيقه. وكان بعض أبرز ما فيه ضرورة التعريب، ولكن دون المساس بالمستوى.

طبعنا المشروع وقررنا عرضه في مؤتمر صحفي ونشره. وهنا تدخل الرئيس فرنجية في الموضوع.

ولتعريف العقبات التي واجهتني سأعود قليلاً إلى الوراء.

جئت إلى وزارة التربية بعد الأستاذ إدوار حنين. كنت وزيراً للأشغال العامة، وحاولت الاستقالة بسبب ضعف إمكانيات الوزارة وخلافي مع وزير المالية الدكتور الياس سابا، وبعد ستة أشهر استدعاني الرئيس فرنجية وأعطاني الحق، وجعلني مستشاره في مشروع تجميع المدارس الرسمية.

في الوزارة التالية جاء إدوار حنين وزيراً للتربية ثم استقال. فطلب مني العميد ريمون إدّه أن أمثّل الكتلة الوطنية في الحكومة، فجئت وزيراً سياسياً، في وزارة التربية. وقد عيّنت وأنا في باريس.

بعد تعييني بقليل، استدعاني الرئيس فرنجية، وطلب مني أمراً واحداً: تغيير رئيس الجامعة اللبنانية، وكان الدكتور إدمون نعيم. فأجبته إن هذا الأمر يخص وزير التربية، فاترك لي هذا الأمر لأدرسه.

اجتمعت بالدكتور نعيم وناقشته، واتفقت معه على أكثر النقاط، وتفاهمنا.

ذهبت إلى الرئيس فرنجية، وقلت له إن إقالة الدكتور إدمون نعيم ليست واردة، خصوصاً أنه مؤيّد من الطلاب، كما قلت له إنني والدكتور نعيم اتفقنا على جميع الأمور تقريباً، ويجب أن نساعده لرفع مستوى الجامعة اللبنانية لتصبح الجامعة الأولى في لبنان.

فقال لي الرئيس فرنجية بالحرف: «ولو يا معالي الوزير، أنت تلميذ اليسوعية بتحكي هيك؟».

فقلت له: «أنا المسؤول الأول تجاه الجامعة اللبنانية، وفي وجودي لا أحد يمسّها».

من يومها بدأ الجو يتخربط بيننا. والملاحظ أن الرئيس صائب سلام كان يشارك الرئيس فرنجية كرهه للدكتور إدمون نعيم.

بعد حوالي الشهر من هذا النقاش مع الرئيس، جاءت إلى مجلس الوزراء موازنة وزارة التربية، وكان أول بند فيها موازنة الجامعة اللبنانية، وهناك لجنة وزارية مصغّرة ستجتمع مع رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء لدرس موازنة الجامعة، فاصطحبت معي إلى اجتماع اللجنة رئيس الجامعة الدكتور إدمون نعيم، وذهبنا إلى القصر.

فاستغرب الرئيس فرنجية وقال لي: «شو، جايب معك إدمون نعيم؟!».

فقلت له: «طبعاً، هذا رئيس الجامعة، وستدرس موازنة الجامعة»، فسكت. وفي نهاية الاجتماع دعانا إلى الغداء، باستثناء الدكتور إدمون نعيم، فاعتذرت أنا كذلك عن الغداء، وذهبت مع رئيس الجامعة، وتغدينا خارجاً.

دعوت إلى مؤتمر صحفي لأعرض المشروع التي كنت قد أعددته. فاستدعاني الرئيس فرنجية وسألني عن الخطة، وكيف لم أطلعه عليها، فقلت له إن هذا مشروع، وسيصل إلى مجلس الوزراء بعد استكماله ليدرس هناك وستطلعون عليه وتتخذون القرار الذي ترونه بشأنه. فقال لي: «يجب أن أرى هذه الخطة، وسأكلف الدكتور بطرس ديب بدرسها».

أعطيته نسخة، وقبل يومين من المؤتمر، استدعاني وطلب مني إلغاء المؤتمر، لأنه لا يوافق على المشروع، وقال إن الدكتور ديب أعطاه رأيه فيه.

فقلت له إني لا أتراجع عن المؤتمر، فهذا ليس مشروعاً للتنفيذ، بل للدرس. فإذا رفضه مجلس الوزراء سأستقيل. فقال: «إذا أصريت على المؤتمر، قدم إستقالتك». فقلت له: «لن أقدم إستقالتي، ولكن يمكنك، بموجب صلاحياتك، إقالتي».

اتّخذت الحكومة تدابير لمنع عقد المؤتمر، ولكني عدت فعقدته في مكان لا يعرفونه، وعندما صدر المشروع في الصحف في ثاني يوم من المؤتمر، صدر المرسوم بإقالتي موقعاً من الرئيسين فرنجية وسلام. وقد عقدت المؤتمر في ٣ تشرين الأول ١٩٧٢. وبعد الإقالة تلقيت التأييد من كل الجهات. ولكن المشروع توقف عند هذا الحدّ. وأعتقد أنه من المناسب أن أعرض عليك ملخصاً للمشروع لأن فيه إجابة عن كثير من الأسئلة التي تطرحها علي. قلت في المشروع:

«. . . إن تطور الإنسان وبيئته، وكذلك الديمقراطية التي تؤمن المساواة في الحقوق والواجبات والفرص، هي، بحق، نقطة الإنطلاق للوصول لسياسة تربوية».

وقد حاولت هنا وضع الخطوط الكبرى لمثل هذه السياسة لتناقش وتعدل وتكتمل، بحيث تصبح شرعة وطنية. وأهم هذه الخطوط:

١. مبادىء عامة

ـ تربية الإنسان وتصحيح سلم قيمه، وجعله مواطناً صالحاً متضامناً، وتربية جسمه وذهنه وحسه الجمالي واحترامه لذاته وشخصيته،

ـ التعليم، بنشر المعرفة، وجعلها مجانية، وبمتناول الجميع، وجعله، إلزامياً بصورة تصاعدية ومستمرة،

ـ إزالة الحواجز بين مختلف النظم التعليمية، وانفتاحها بعضها على بعض،

ـ العمل والتدريب المهني وإيقاظ المهارات بالأشغال اليدوية،

ـ التربية الوطنية مصلحة عامة، أهم بالنسبة لحياة الأمة من جميع المصالح التي تقوم الدولة بتأمينها،

ـ إلغاء التعليم الذي يدعي المجانية، فهو تعليم سيء، غير مناسب، مبني

على الكسب والاستثمار.

٢. الأولويات ـ المدارس

ـ تأمين وجود المدرسة الرسمية حيث لا توجد في الوقت الحاضر مؤسسات تعليمية، آخذين بالاعتبار «مشروع تجميع المدارس»،

ـ إنشاء مدارس رسمية معدّة لتحل محل المدارس ذات المستوى المتدني (المدارس الخاصة المجانية مثلاً) تكون قادرة على استيعاب جميع الأولاد الذين هم في سن الدراسة،

ـ الإبكار في سن الدراسة لتشجيع المساواة في توفير فرص التعليم،

ـ جعل التعليم المتوسط إلزامياً،

ـ ممارسة مراقبة على المدرسة الخاصة والرسمية.

٣. المعلمون والإدارة

ـ تبنّي مشروع تجميع المدارس الرسمية، لتغطية المناطق اللبنانية كافة بمدارس ابتدائية ومتوسطة، جيدة التهجيز والإعداد، تخدم كل التجمعات السكانية في لبنان،

ـ إعادة تدريب مستمرة ودورية للمعلمين المتزايدين تباعاً،

ـ إعادة تنظيم الإدارة بصورة جذرية،

ـ إعطاء الثقافة مركزاً ممتازاً، له إستقلاله الداخلي، لكي تنعتق من العبوديات الإدارية،

ـ إنشاء وحدات للدرس والتفكير، تساعد الوزير في الإدارات العامة، وفي اتخاذ الخيارات والتوجيهات،

ـ اعتماد المكننة في كل دوائر الوزارة وأقسامها،

ـ إعادة النظر في تنظيم الهيئة التعليمية، واعتماد تنظيم مهني خاص، يأخذ في الاعتبار رسالة المعلم ومسؤوليته، واحترام الدولة لآراء المعلمين الشخصية، مع التأكيد على الموضوعية والحياد في ممارستهم لواجباتهم،

ـ دمج التفتيش بوزارة التربية ودعمه عدداً وكفاءة،

ـ أن تكون مناهج التعليم موضوعاً لإعادة النظر المستمرة والمتشددة، وذلك بواسطة تنسيق منفتح على جميع الكفاءات والإرادات الحسنة، من خلال المركز التربوي للبحوث والإنماء.

٤. المناهج والامتحانات

ـ على البرامج والكتب أن تسير في ركب الرسالة التاريخية والاجتماعية والجغرافية والثقافية التي يضطلع بها لبنان، وتسعى بهذا القاسم المشترك إلى تقارب بين التلاميذ القادمين من مختلف الآفاق الاجتماعية والدينية والإقليمية.

ـ تنظيم الإمتحانات وفق سبل أفضل لتقييم ما يعرفه الطالب لا ما يجهله.

ـ تعزيز التعليم المهني إلى الحد الأقصى، وربطه بصورة وثيقة بالتعليم العام، وانفتاحه في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة وعلى العمل والحياة الحقيقية.

ـ لا إنفصال بين لبنان العربي ولبنان المتوسطي، فهو قائم على مشارف الغرب يصغي إلى عطاءاته وعلومه وفنونه، وينقل إلى هذا الغرب التعبير الصافي للروح العربية وثقافتها. وعليه أن يستمر في التطلع إلى الشرق العربي كما إلى الغرب. ومن خلال هذه الرؤية تكون ثقافته وإعداده. ولهذا السبب تكون العربية لغته حتماً، وبالضرورة مع لغة أخرى.

٥. التعريب

ـ يجب العودة إلى غنى اللغة العربية في العصر الحديث، كما يجب أن يحتل تعريب التفكير والتقنيات المعاصرة مركز الصدارة بين الأهداف الثقافية للمجتمع العربي، ويجب توحيد اللغة العربية وتكييفها في شكلها ومصطلحاتها، وتحديث تعليمها وإتمام كتابتها لتتلاءم مع الصيغ الرياضية والعلمية.

ـ التصميم على معرفة صحيحة بلغة أجنبية لتأمين اتصالنا الدائم بثقافة العالم المعاصر.

٦. الجامعة اللبنانية

على الدولة أن تحيط الجامعة اللبنانية بأقصى دعمها ورعايتها. لجعلها في مستوى أرقى الجامعات في لبنان، بل ومتفوّقة عليها، وذلك من خلال:

أ. الأبنية التي تليق بجامعة وطنية، وتجهيز هذه الأبنية بأحدث ما توصّل إليه العلم في مختلف فروعه.

ب. استقلالية تامة إدارية ومالية، ومنع السياسيين من التدخل في شؤونها.

ت. إنشاء مجلس أعلى للجامعة يتولى التخطيط والتوجيه مرتبط رأساً بإدارة الجامعة ووزير التربية.

ث. مساهمة كل القطاعات في إنماء الجامعة وتطويرها.

ج. جعل الجامعة الوطنية مركزاً أساسياً للدراسات والتوثيق وإعداد المشاريع المهمة التي تتناول تطور الوطن ومستقبله.

ولقد وضع برنامج زمني لتنفيذ هذا المشروع وبرنامج عملي وتفصيلي لتحقيق الأفكار التي يتضمنها. ويمكن لمن يهتم بهذا، العودة إلى مجموعات الصحف الصادرة في ٣ و٤ تشرين الأول ١٩٧٣ لمعرفة الأجواء التي سادت آنذاك والنتائج التي تمخضت عن هذا المشروع.

* * *

الأستاذ إدمون رزق*

١ . ما الأفكار التي حملتموها معكم إلى وزارة التربية لتطوير العمل التربوي والتعليمي في لبنان؟ وما الإنجازات التي تحققت في عهدكم؟

عندما دعاني الرئيس فرنجية ـ رحمه اللّه ـ لتولي وزارة التربية، في حكومة الرئيس أمين الحافظ (حكومة المائة يوم) ثم في حكومة الرئيس تقي الدين الصلح (حكومة كل لبنان)، كنت آتياً من تجربة ومن معاناة. أما التجربة ففي حقل التعليم، ومن خلال عضويتي في مجلس نقابة معلمي المدارس الخاصة. وأما المعاناة فمن خلال معايشتي أوضاع المدارس الرسمية والمعلمين وطريقة التعامل معهم، وعقدة النقص التي تلازم المدرسة الرسمية تجاه المدرسة الخاصة.

لذلك، وبعدما شهدت من أحداث جامعية وطلابية خلال السنوات الثلاث التي سبقت تولي الوزارة، ومعاينتي من سبقني من أعلام في هذه المسؤولية، كانت مبادرتي الأولى تأليف فريق عمل، متخصص، مؤهل ومندفع. وبدأت تنفيذ شعاري الأول: لكل بلدة مدرسة، ولكل تلميذ مقعد، ولكل صف معلم.

وهكذا، مثلاً، أنشأت عدة مدارس في وادي خالد، وحرصت على عدم إقفال أي مدرسة قائمة، مهما كان عدد تلامذتها. وعمدت إلى إنشاء دوامين في مدارس عديدة لاستيعاب جميع الطلبات.

ثم عينت جميع الناجحين في مباريات مجلس الخدمة المدنية من الأساتذة الثانويين. وضاعفت الثانويات في لبنان، التي لم تكن تتجاوز حتى تلك الحين الـ ٤٢ فزادت على التسعين خلال عام واحد.

وقمت بإعادة ٣٠٨ معلمين مصروفين (بسبب مطالب المعلمين)، كما أعددت مشروع مرسوم لمضاعفة عدد المدارس المهنية، ولم يتح لنا إصداره.

في تلك الفترة بدأنا بإنشاء الكليات التطبيقية في الجامعة اللبنانية، وركزنا

---

* كان وزيراً للتربية الوطنية والفنون الجميلة في حكومة الرئيس الدكتور أمين الحافظ من ٢٠ نيسان ١٩٧٣ حتى ١٥ حزيران ١٩٧٣، وفي حكومة الرئيس تقي الدين الصلح ـ حكومة كل لبنان ـ من ١٥ حزيران ١٩٧٣ حتى ٣١ تشرين الأول ١٩٧٤، والاثنان في عهد الرئيس سليمان فرنجية.

على مشروع دور المعلمين المتخصصة، وباشرنا تنفيذه. كذلك وضعنا الأسس العملية لتنفيذ «مشروع تجميع المدارس»، وتمّ تعيين مجلس إدارته برئاسة المهندس محمد قباني.

وزعت دور المعلمين المتخصصة على المناطق اللبنانية، بهدف تطبيق الإنماء المتوازن. فكانت في بعلبك وعكار وعاليه وبكاسين ودير القمر.

وهنا أفتح مزدوجين لأقول: إن الأولوية المطلقة يجب أن تعطى لإكمال تنفيذ مشاريع دور المعلمين المتخصصة وتجميع المدارس. فالدور كفيلة وحدها بتزويد المدارس المتوسطة والابتدائية بمعلمين أكفاء، في مختلف المواد. والتجميع يؤمن أبنية وفسحات متطورة لردم الهوة بين المدارس الرسمية وبين المدارس الخاصة علماً أن الجامعة اللبنانية، وخصوصاً كلية التربية، هي التي تضمن أعداد الأساتذة الثانويين.

وقد عمدت إلى رفع يد السياسة عن تشكيلات المعلمين. وبموازاة ذلك أصدرت مذكرة بتخصيص بدل إنتقال للمعلمين.

كسرت الطوق الطائفي في التعيينات، وتخطيت المحاصصة الطائفية في الجامعة اللبنانية، كما في ملاكات الوزارة. على سبيل المثال: عملت على إصدار مراسيم بتعيين أساتذة ومدرسين ومراسيم متعلقة بإدخال أساتذة جامعيين في الملاك لا يتوافر فيها شرط المناصفة، وكذلك لتعيين عمداء الجامعة اللبنانية التي رفعت موازنتها بما يتلاءم مع مقتضيات تطويرها. كما اعتمدت الدورات التدريبية لمعلمي اللغات في المدارس الرسمية.

وأذكر أن رئيس عام الرهبانية اليسوعية، ورئيس جامعة القديس يوسف (اليسوعية) زاراني وأطلعاني على نية الحكومة الفرنسية إقفال كلية الطب الفرنسي في بيروت، بسبب ارتفاع الدعم المطلوب لاستمرارها. فأجريت اتصالات بوزير التربية الفرنسي في حينه (سيوفونتانيه)، واجتمعنا في باريس، وشملت المساعي كبار المسؤولين الفرنسيين، مما أدى إلى إبقاء الكلية واستمرارها.

وأذكر أنه في ذلك الحين، وبسبب عوامل سياسية وصعوبات أمنية داخل الجامعة الأميركية، زارني رئيسها الدكتور «كيركوود» مع الدكتور شارل مالك والدكتور جورج حكيم، وأطلعوني على وجود اتجاه لدى مجلس أمناء الجامعة الأميركية في الولايات المتحدة لإقفالها، ونقل مقرها إلى الأردن أو إيران.

فتشاورت مع رئيسي الجمهورية والحكومة، وقمنا بتحرك سريع أعاد الطمأنينة والاستقرار إلى الجامعة.

وقد أوليت المركز التربوي للبحوث والإنماء اهتماماً خاصاً، وكذلك الكونسرفاتوار الوطني.

وعلى صعيد آخر، وقعت مع المدير العام لمنظمة الأونسكو في باريس «رنيه ماهو»، اتفاقية إنشاء المركز الدولي لعلوم الإنسان والإنماء في بيبلوس (جبيل)، الذي أعيد إحياؤه مؤخراً.

وبالنسبة للبيت اللبناني في المدينة الجامعية في باريس، الذي كان وضعه مثار شكاوى وتذمر واحتجاجات بلغت حد التمرد والإضرابات، فقد زرته وعملت على تجهيزه بشكل لائق.

في تلك الفترة أيضاً استضاف لبنان الدورة الرياضية العربية والمؤتمر الكشفي العربي الأول.

وقد نشطت المعارض الفنية والاحتفالات الموسيقية، وبدأنا نخطط لإنشاء دار أوبرا في لبنان.

ثم أني أعدت العمل بتقليد منسي، فأصدرت مذكرة بوجوب إنشاد النشيد الوطني في المدارس صباح كل إثنين.

وألفت لجنة لوضع كتاب التربية المدنية ـ وبدأت اتصالات ودراسات لإحياء مادة التثقيف الديني، تركز على إبراز النقاط المشتركة بين الأديان السماوية.

وأريد هنا أن أنوّه بأهمية التعاون وعنصر الثقة المطلقة من قبل الرئيسين سليمان فرنجية وتقي الدين الصلح، اللذين أطلقا يدي في الشأن التربوي، وفي كل ما يعود لاختصاصات الوزارة التي كانت تشمل الوزارات الثلاث التي أنشئت أخيراً.

وأذكر أني تعاملت مع المطالب التربوية بروح الزمالة والانفتاح إلى درجة استباق الكثير من هذه المطالب حتى أني شاركت في التظاهرات الطلابية ومنعت اللجوء إلى العنف.

وحرصت على جعل التخرج من دور المعلمين مناسبة مميزة واحتفالية تركز

على أهمية موقع المعلم في المجتمع ودوره الوطني.

وأحب أن أردد عبارة قلتها ذات يوم مترئساً اجتماعاً لمجلس الجامعة اللبنانية وهي: «سنعمل على تنمية جامعة الدولة لتكون لنا دولة الجامعة في لبنان».

٢. ما العقبات التي واجهتكم وما أسبابها؟

لقيت عقبات إدارية من داخل ملاك الوزارة، لأن الأجهزة لم تكن معتادة ولا مهيأة لاستيعاب جميع الوافدين، ولكننا تجاوزناها. وكذلك عقبات سياسية وطائفية تجاوزتها أيضاً.

لكنني لم أستطع الاستمرار لأسباب سياسية. فبعد حكومة الرئيس تقي الدين الصلح والتي سميت حكومة كل لبنان، جاءت حكومة أخرى أسندت فيها حقيبة التربية إلى وزير جديد، لم يتح له المتابعة، ولا تمكن من البدء...

وتعلمت أن كل العقبات ممكن تذليلها إذا عمل الإنسان بإخلاص، ولم يكن له مطلب شخصي.

٣. ما رأيكم في السياسة التعليمية والتربوية المتبعة في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم؟

لقد حقّق التعليم في لبنان مستويات عالية، في المدارس الخاصة، وعدد من المدارس الرسمية، خصوصاً الثانوية منها.

إلا أن التربية لم تواكب التعليم، لطغيان اعتبارات فئوية ورواسب مشاحنات تاريخية، بالإضافة إلى التفاوت والتداخل بين المناهج اللبنانية والأجنبية.

ويمكن القول إن السياسة التعليمية كانت على همة المدارس المتعددة الاتجاهات والاجتهادات. وأما السياسة التربوية، فكانت وما برحت، الغائب الأكبر.

وبقدر ما حقّق التعليم من إنجازات، فإن التربية أدت إلى كوارث.

إن الوضع التربوي يتفاقم والأزمة تزداد حدة بحيث يؤسس لحالة انفصام جديدة وتمزق اجتماعي وطني.

إن الحكم يحتاج إلى روح وهي مفقودة. والمسؤوليات تحتاج إلى

اختصاصات وكفاءات، وهي غير متوافرة. وتحتاج إلى موقف ولا من يتخذه، لأن التربية، وبكل أسف، أصبحت من مواد المساومة في لبنان، وأصبح العلم من أصناف المحاصصة.

في رأيي أنه لا يمكن أن تستقيم أي سياسة تربوية، أو تعليمية، صحية أو اقتصادية، إعلامية أو اجتماعية، ما لم تستقم الحياة السياسية، وتتأمن الحريات والديمقراطية الصحيحة. فالقمع السياسي يؤدي، حتماً، إلى إفساد الحياة بكل مظاهرها وتفاصيلها.

إن الإصلاح السياسي هو الشرط القاطع لأي إصلاح في أي مرفق.

أنا لا أريد أن أدين ولا أن أتبجح، ولا أزعم أي أفضلية، ولكنني أرى، على الصعيد العملي، وجوب إعطاء الأفضلية في ما خص وزارة التربية لتنفيذ مشروع تجميع المدارس، واستكمال دور المعلمين المتخصصة. وعلى الصعيد العام وجوب التصدي الموضوعي لمشكلة التربية من ضمن مقاييس الدول المتقدمة، وتخطي العقد النفسية والاعتبارات الفئوية الرجعية.

وفي رأيي أنه يجب إعادة دمج الوزارات المتفرعة بوزارة التربية، والاكتفاء بمديريات عامة تسند إلى ذوي أهلية وأرباب اختصاص.

ومع تقديري للمناهج الجديدة، وما أحيطت به من هالة، فإن الذي يحتاج إليه لبنان يتجاوز السطح إلى العمق، فإما أن لبنان هوية ورسالة، وإما أنه «مهنة»، أو جواز مرور، أو مورد إرتزاق...

إن لبنان، الأكثر من وطن، مدعو لكي يكون في مستوى «الرسالة». فهل يستمر سباتنا، أم ترانا نصحو؟ وفي أي جيل؟

تسألني؟... أنا متفائل.

* * *

الأستاذ بطرس حرب*

١ . ما الأفكار التي حملتموها معكم إلى وزارة التربية لتطوير العمل التربوي والتعليمي في لبنان؟

يوم تسلّمت مهام وزارة التربية الوطنية، لم أنطلق من أفكار نظرية محددة ولا من فلسفات ورؤى، بل كانت إنطلاقتي نابعة من واقع معيوش، خبرته، شخصياً، من خلال تجارب عشتها تلميذاً وطالباً ومسؤولاً.

فقضية التربية ليست قضية موسمية أو مزاجية أو ظرفية، وليست قضية وزير. أو شغل مدير وطالب، وليست مسألة أهل أو اتحادات نقابية، كما أنها ليست مشكلة تطرح في الشارع، وتستغل لسياسات رخيصة وأهداف شخصية. إنها قضية وطنية ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية. وهي قضية تتجاوز بجوانبها شخص وزير أو قطاع اجتماعي شعبي أو نقابة مطلبية. كما أنها تتجاوز مكانها وزمانها، لأنها قضية كل زمان ومكان في لبنان ـ وربما في العالم ـ منذ أصبح التعليم مطلباً أساسياً وحاجة ضرورية للوطن.

فأنا شخصياً، ومنذ كنت تلميذاً وطالباً، عايشت قضية التعليم موضوعاً مثيراً ومطروحاً في الوزارة، في المؤسّسات، في النقابات، في الشارع، ويتخذ أحياناً شكل إضراب أو مظاهرة أو مؤتمر. . .

وتنتهي بلجان. . . دراسات وأبحاث وإحصاءات، ثم من جديد، تعود هذه المشكلة لتظل أكثر استفحالاً وأعمق تأثيراً في حياة المواطن والمجتمع، فتؤدي إلى استقالة وزير أو إقالة آخر، إلى استقالة حكومة، أو إلى مواجهات في الشوارع، ويتحوّل الإضراب إلى ضاربين ومضروبين، ويتحول الحوار إلى اتهامات وشتائم. . . وتبقى قضية التعليم قضية كل عائلة، وكل يوم، وكل سنة.

قبل ١٩٧٥ ـ بدء الحرب في لبنان ـ كانت القضية الشغل الشاغل لكل

---

* كان وزيراً للتربية والفنون الجميلة في حكومة الرئيس سليم الحص، في عهد الرئيس إلياس سركيس من منتصف عام ١٩٧٩ حتى تشرين الثاني ١٩٨٠. ثم وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة في حكومة الرئيس عمر كرامي في عهد الرئيس إلياس الهراوي من ٢٤ كانون الأول ١٩٩٠ حتى ٦ أيار ١٩٩٢.

وزير تربية، حتى أن البعض كان يتهيب تسلم مهام هذه الوزارة.

بعد ١٩٧٥، وخلال الحرب الدامية، ازدادت القضية تعقيداً واستفحلت مظاهرها. وكان قدري أن أتسلم مهام وزارة التربية الوطنية مرتين: سنة ١٩٧٩ وسنة ١٩٩٠، وأن أجرب وأحاول، على تواضع القدرات، والإمكانات، إيجاد حلول لموضوع التربية.

إنه صليب ارتضيته، بمحبة وإيمان، ولكني أرفض، وبالمحبة نفسها، أن يمثل أحد أمامي دور بيلاطس البنطي، وأن يغسل يديه من المسؤولية: كلنا مسؤولون، دولة، ووزارة، ومؤسّسات، ونقابات، وأصحاب مدارس وجامعات، ومعلمين وأساتذة، قطاعاً خاصاً وقطاعاً عاماً، اتحادات عمالية وأحزاباً وتنظيمات... ومن كان منكم بلا خطيئة، فليرجمها بحجر.

إنطلاقاً من هذا الواقع، بدأت أفكر بأن أي تطوير للعمل التربوي لا يكون بصورة فوقية، إنما يبدأ بورشة تفكير وتخطيط وعمل يساهم فيها جميع المعنيين، في الشأن التربوي والثقافي، ضمن العناوين الآتية: تحديث هيكلية الوزارة، تعديل المناهج، تأهيل الهيئة التعليمية، إعداد أجهزة الإرشاد والتوجيه، إعداد المدراء وتعديل صلاحياتهم، اعتماد إلزامية التعليم... وقد أطلقت مثل هذه الورشة...

٢. ما العقبات التي واجهتكم وما أسبابها؟

عقبات كثيرة تراوح بين صعوبات إدارية يومية وبين واقع سياسي يفرض نفسه.

يمكن إختصار العقبات الأساسية بما يلي:

ـ صراعات وخلافات حول النظام السياسي وطريقة أداء الدولة وبناء المؤسّسات، فإن ذلك سينعكس على النظام التربوي. لا يمكن أن تبني نظاماً تربوياً سليماً في مزرعة سياسية مريضة، وفي إطار الضغوطات والمداخلات، بأسلوب ميليشوي ينطلق من عقلية الحرب والعنف،

ـ عدم الاتفاق على مفهوم «الحرية» التي ينادي بها الجميع: ما هي حدودها؟ كيف يمكن أن تحدَّد دون أن تقمع، وكيف يمكن أن تُطلق دون أن تتحول إلى فوضى؟ وفي الحديث عن الحرية، تطلع إلى حرية الفرد والمؤسسة،

وإلى تكامل الحرية مع المسؤولية،

ـ عدم الاتفاق على معنى لفظتي التنوع والتعدد: هل هما سببان للتصادم أم وسيلتان للغنى والثقافة؟

ـ دور الدولة: ما هي حدود مسؤولياتها عن التعليم؟ هل هي قادرة على تحمل هذه المسؤولية، بأجهزتها وقوانينها وروتينها الإداري؟ وهل الحل في إلغاء الدولة العاجزة وإنشاء الدويلات؟ وإذا كانت الدولة ترفض تأميم التعليم، فهل الحل في تلزيم التعليم؟

أعتقد أن هذه المشكلات الأربع تختصر جميع العقبات الأساسية التي تعترض تنفيذ برنامج تربوي آمنت به، وناضلت من أجله، ولا أزال، مؤمناً أنه السبيل الأساسي لقيام مواطنية صالحة وبناء وطن صالح.

٣. ما الإنجازات التي تحقّقت خلال توليكم الوزارة من ضمن المخطط الموضوع لهذه الغاية؟

بعد المسح العام الذي قمت به، مع معاونيّ، في الوزارة، وبعد حوارات متعددة تمثّلت لي الرؤى التي حاولت وضعها موضع التنفيذ والإنجاز وهي التالية:

ـ جرى التوافق على ميثاق وطني جديد في الطائف، ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك على النظام التربوي... ودون النظر إلى موقع الموالاة أو المعارضة، فمن الطبيعي أن نحترم الدستور وأن نبني عليه سياستنا التربوية. وهذا ما حاولت العمل عليه في وزارة ١٩٩٠، من خلال نظرتي إلى المناهج وإلى عمل المدارس.

ـ الدولة هي المسؤولة عن التعليم، فلتتحمل هذه المسؤولية في القطاعين الرسمي والخاص. ولكن المسؤولية لا تتجزأ، ولا يجوز الاختفاء وراء الأصابع والكلمات، وقد حاولت، دون مساس بحرية التعليم، أن أؤكد على دور الدولة في التعليم الخاص، إلى جانب دورها المفروض أن تؤديه، بمسؤولية وجدارة في القطاع الرسمي.

ـ توحيد الأسرة التربوية، دون نفاق وخبث. هناك أزمة بين أصحاب المدارس والمعلمين والأهل. فالأسرة التربوية هي نشيد يغنى، ولكن الواقع أصعب بكثير وأوجع. وقد عملت على تحطيم الجدران والسدود التي تفصل

بين أعضاء هذه الأسرة، ولا سيما عندما أنشأت اللجان المشتركة لحل قضية الأقساط في المدارس الخاصة.

ـ المدرسة الرسمية هي الحل الأمثل، وكذلك الجامعة اللبنانية، ويجب العمل بجدية وإخلاص وإيمان، على تطوير وإنماء التعليم الرسمي العام والمهني والعالي، وهذا ما عملت على تنفيذه، من خلال إصلاح الأوضاع، ولا سيما على صعيد احترام كرامة المعلم ومنحه الحقوق الأساسية.

ـ المدرسة الخاصة، والجامعة الخاصة، تكملان المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية، ومن الجريمة الحديث عن محاولة لضرب التعليم الخاص، وهو الذي كان في أساس الحضارة اللبنانية والنهضة العربية، ولكن من العيب، أيضاً، أن تبقى بعض المؤسّسات الخاصة، مطعوناً بأهليتها وبرسالتها وأهدافها. لهذا عملت على تحصين المدرسة الخاصة ضد الاتهامات والشائعات، بالعمل على إزالة الشوائب التي تعترضها، وبالانتصار على عبارة: أيتها الحرية، باسمك كم يرتكب من جرائم...

ـ رفع المستوى التربوي والتعليمي، من خلال تغيير المناهج والبرامج، وإعداد المعلمين، ووضع كتب جديدة، وتجهيز المدارس بالتكنولوجيا الحديثة، ومحاولة بناء مدارس جديدة تتمتع بمناخ تربوي صحي.

انطلاقاً من هذه المبادىء، بدأنا العمل وتوصلنا إلى بعض الإنجازات العملية، ولو كانت جزئية.

٤. ما رأيكم في السياسة التعليمية والتربوية المتبعة في لبنان منذ الاستقلال وحتى اليوم؟

ظالم الحديث عن سياسة تربوية في لبنان. بصدق وشفافية، الدولة لا تملك سياسة محددة، ولا القطاع الخاص. لكل مدرسة سياستها، ولكل وزير منهجه، ولكل مدير عام طريقته. إنه ضرب عشوائي من العمل التربوي يعتمد على قدرات الفرد أكثر مما يعتمد على سياسة مجموعة فاعلة وقادرة. إن الارتجال هو سمة عامة للقرار العام في لبنان، ولا يمكنني التجني على أحد، ولا اللوم، أو رشق السهام، ولكنني أنتهزها مناسبة لأعلن، ونحن اليوم، في صدد وضع سياسة تربوية عامة تتمثّل بخطة النهوض التربوي وبالمناهج الجديدة، إن السياسة الحقيقية يجب أن تبنى على المبادىء التالية:

ـ فعل إيمان ثابت بلبنان وطن سيد حر منفتح،

ـ إعادة الثقة بين الدولة، بمؤسّساتها كافة، وبين الشعب. وهذا لا يكون إلا بالتعاقد والتعاهد على الإصلاح الجذري الذي يصل إلى حد الثورة، الثورة البناءة التي تنطلق من القلم، لا من السيف والبندقية، ومن العقل لا من غوغائية الشارع،

ـ وضع الأنظمة والقوانين، دون النظر إلى الأشخاص، ودون مراعاة الجوانب الطائفية والمذهبية والمناطقية، مع الأخذ بضرورة اللامركزية الإدارية،

ـ إفساح المجال للنخبة المثقفة، لأهل الفكر والاختصاص، للرجال الخلاقين والخلوقين، للوصول إلى مراكز القيادة في الدولة، وفي الإدارة.

اعتماداً على هذه المبادىء الأربعة، ينهض التعليم في لبنان، ولا سيما التعليم الرسمي، وبدونها يبقى الكلام فراغاً وديماغوجية رخيصة، وشعارات براقة. يجب أن يخرج التعليم من اللعبة السياسية، ومن الاستغلال المزاجي والموسمي.

٥. ما رأيكم في الواقع التربوي والتعليمي في لبنان؟

لا يمكن، كما ذكرت سابقاً، الحديث عن واقع تربوي إلا من خلال نظرة شاملة إلى واقع الوطن والمجتمع. ولكن يمكنني، بصراحة وصدق، أن أوضح بعض العلاقات البارزة في هذا الواقع:

ـ المستوى التربوي والتعليمي في لبنان، ورغم الظروف والأحداث، لا يزال في حالة مقبولة، إن لم أقل حسنة. مستوى التلامذة والطلاب، بالمقارنة مع الطلاب في البلدان المتقدمة، هو مستوى جيد،

ـ المبادرات الفردية في لبنان، إن على مستوى المؤسّسات الخاصة، أو على مستوى بعض مديري وأساتذة التعليم الرسمي، تبشر بالخير. إن القدرة على التحرك تمنح هذه المبادرات صفة العمل الجدي القادر على تجاوز الروتين والاهتراء، وعلى سرعة التنفيذ،

ـ المدرسة الرسمية لا تزال تعاني مشكلة الفساد الإداري والتدخلات السياسية. ورغم التقدم الذي ظهر في هذه المدرسة، من حيث المستوى والأجهزة وطموحات المدراء والمعلمين، فإنها لا تزال تعاني مشكلة، خضوعها

لواقع إداري تتراكم فيه مشكلات الفساد منذ عشرات السنين. رفع اليد السياسية عن وزارة التربية الوطنية هو بداية الانطلاق نحو التقدم والتطور،

ـ المرحلة الأخيرة من العمل التربوي في لبنان والمتمثلة بوضع هيكلية جديدة وخطة للنهوض التربوي ورسم المناهج والبرامج وتأليف الكتب وإعداد المعلمين وتجهيز المدارس بالتكنولوجيا الحديثة، تعطينا بادرة تفاؤل.

نحن نثني على جهود العاملين في هذه الحقول، ونأمل أن تسير هذه الورشة بانطلاقة حقيقية ومستمرة، وصولاً إلى تحقيق أهدافها.

٦. لو عدتم إلى وزارة التربية فما أهم ما يجب عمله برأيكم؟

ليس المهم أن أعود أنا وزيراً، أو يتسلمها وزير غيري... الأهم هو أن تصبح هذه الوزارة مؤسسة قادرة وقوية وأكثر فاعلية من وزير يذهب أو يعود.

ولكن من خلال تجربتي، ومن خلال تطلعاتي التي لا تخلو من الهموم والطموحات، أرى وجوب التركيز على التالي:

ـ إعادة توحيد الوزارات الثلاث: التربية والتعليم المهني والتعليم العالي، بوزارة واحدة.

ـ إعداد هيكلية جديدة لهذه الوزارة، بحيث تأخذ بعين الاعتبار الواقع الجديد والتطورات الهائلة التي حصلت على صعيد الإدارة.

ـ الإنطلاق من اللامركزية الإدارية المنصوص عليها في الميثاق الوطني، بحيث يؤمن للمدرسة الرسمية نوع من التحرر الإداري والمالي، وبحيث يتمكن مدير المدرسة من ممارسة مسؤولية القيادة، بشجاعة وثقة وقدرة، ضمن صلاحيات فاعلة مشابهة لصلاحيات المدير في المدرسة الخاصة.

ـ جعل التفتيش التربوي جزءاً من هيكلية الوزارة، لا إدارة غير خاضعة لسلطة الوزير، وذلك بطريقة تؤمن التعاون بين المدرسة والتفتيش، بحيث تبطل صورة المفتش ـ البوليس وتختفي من قاموس العمل التربوي.

ـ جعل المناهج متحررة بحيث يجري تعديلها، من قبل هيئة تابعة للمركز التربوي، وبصورة ديناميكية متطورة.

ـ إعادة العمل ببرنامج تجميع المدارس، ضمن إطار جديد، وبتعديل جغرافي يأخذ التطورات بعين الاعتبار.

ـ المحافظة على حرية المدارس الخاصة، بعد إيجاد طريقة خاصة لمشكلة الأقساط، وذلك في إطار مسؤولية الدولة عن هذه المدارس.

ـ تأمين مبدأ الثواب والعقاب، فعلياً، بحيث ينظر إلى المعلم وإلى المدرسة، بمنظار من يرعى ويراقب ويميز بين الحسن والسيء.

ـ إعادة النظر، جذرياً، بقانون تنظيم الهيئة التعليمية.

ـ اقتراح مديرية عامة تعنى بشؤون الجامعات الخاصة، من حيث رعايتها، لا من حيث تقييد حريتها وعملها.

هذه بعض الاقتراحات التي أضعها في تصرف معالي وزير التربية الحالي، وكل وزير سيأتي من بعده، مؤكداً على الاقتراح الأساسي الذي لا أرى صلاحاً بدونه: إبعاد السياسة عن الإدارة في الوزارة وفي المدرسة.

* * *

الأستاذ مخايل الضاهر*

١. ما الأفكار التي حملتموها معكم إلى وزارة التربية لتطوير العمل التربوي والتعليمي في لبنان؟

من الطبيعي أن تكون حقوق الإنسان في لبنان، إحدى اهتماماتي الكبرى، ومن الطبيعي أن تكون هذه الحقوق، بشكلها المطلق، أحد العناوين الكبرى التي اهتديت بهديها منذ انطلاقتي في مهنة المحاماة، مدافعاً عن كل ما يتصل بحقوق المواطنين وقضاياهم.

وقد شكلت هذه الحقوق في مجالاتها كافة ميدان عملي الواسع، كنائب وممثل للشعب والأمة، في المجلس النيابي على مدى ربع قرن من الزمن منذ عام ١٩٧٢.

ولأنني أعتبر أن ثروة لبنان الحقيقية التي قد تكون الوحيدة هي «الإنسان» وأن تنمية الوطن وتقدمه يقومان على بناء الموارد البشرية فيه، كان لا بد من أن أحمل معي عندما تسلمت زمام وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة عام ١٩٩٢ الملف الكبير، لا بل الهم الكبير، تحت عنوان «حق المواطن في التربية والتعليم وكيفية تأمين هذا الحق»، هذا الحق الذي يوازي بنظري الحق في الرغيف، والملبس، والمسكن، والصحة، إلى جانب الحق في الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة وتكافؤ الفرص.

لذلك ومنذ اليوم الأول ركزت على قضايا ثلاث هي:

أولاً: قضية التوسع الكمي في التعليم لجهة تمكين المدارس من استيعاب تزايد الطلب على التعلم في المدن والبلدات والقرى ولا سيما في المناطق النائية.

ثانياً: قضية التوسع النوعي في التعليم بهدف تطوير مضمون التعليم وتحسين أداء المعلم وطرق التدريس لديه.

ثالثاً: قضية تنمية الموارد البشرية وتأهيل الكوادر العاملة في كافة حقول

* كان وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة في حكومة الرئيس رفيق الحريري في عهد الرئيس الياس الهراوي من ١ تشرين الأول ١٩٩٢ حتى ٣١ أيار ١٩٩٥.

التعليم. ولأجل تحقيق هذه الخيارات الكبرى كان لا بد من وضع خطة النهوض التربوي في لبنان التي أُقرّت عام ١٩٩٤.

٢. ما الإنجازات التي تحققت خلال توليكم الوزارة من ضمن المخطط الموضوع لهذه الغاية؟

يمكن حصر الإنجازات في العناوين التالية:

أولاً: وضع خطة النهوض التربوي في لبنان التي أقرها مجلس الوزراء في ١٨ آب ١٩٩٤، والتي شكلت ولم تزل، المرجع الوحيد للتطوير التربوي. وكان لهذه الخطة أهداف عامة كبرى عددها ستة موجودة في صدر الوثيقة الصادرة عام ١٩٩٤ بعنوان خطة النهوض التربوي، كما أحاطت الخطة بتسعة مجالات تأخذ جوانب التربية جميعها مثل الإدارة، والمناهج، والأبنية المدرسية وغيرها.

وهنا يجدر التنويه بالجهود التي بذلت من قِبَل العاملين في المركز التربوي للبحوث والإنماء باتجاه وضع هذه الخطة، التي اقتضى تحضيرها وإقرارها اجتماعات أسبوعية متواصلة دامت أكثر من سنة اقترنت باجتماعات مطولة على مدى أربعة أشهر مع اللجنة الوزارية العشرية التي شكلها مجلس الوزراء لهذه الغاية، وقد تمكنا من إدراجها في قانون موازنة عام ١٩٩٥ كقانون برنامج لتأمين تمويل المرحلة الأولى منها.

ثانياً: إحياء مشروع تجميع المدارس بهدف تحقيق الإنماء التربوي المتوازن وبذل جهود مكثفة بهدف تأمين التمويل المناسب لهذا المشروع الذي لم يزل متعسراً لغاية تاريخه.

ثالثاً: إطلاق ورشة ترميم المدارس التي تعرضت أثناء الأحداث إلى أضرار مادية فادحة وقد تم ترميم حوالي ١٢٠٠ مدرسة في مختلف المناطق وفي المراحل كافة بالتعاون مع مجلس الإنماء والإعمار.

رابعاً: توقيع بروتوكول التعاون والتنسيق مع الجمهورية العربية السورية في نيسان ١٩٩٥ انطلاقاً من المبادىء التالية:

- إبراز الروح التعاونية المسؤولة بين لبنان وسوريا كدولتين شقيقتين،
- التوازن في التعاون والتنسيق بهدف تبادل المعلومات والمعارف،

ـ الحرص على وضعية التعليم لجهة المضمون والأساليب في كل من الدولتين،

ـ الإفادة المتبادلة من التجارب الناجحة في كلا الدولتين.

خامساً: بناء المدينة الرياضية وتأمين التمويل المناسب لها من خلال جولات إلى الدول العربية.

سادساً: استعادة الموقع المميز للبنان على المستويات الدولية التربوية لا سيما في الأونسكو والألسكو وجميع المنظمات، والمشاركة بفعالية في جميع المؤتمرات الدولية والإقليمية المتعلقة بالتربية.

سابعاً: إطلاق عملية تعزيز التجهيزات ووسائل التعليم في المدارس ولا سيما في المرحلة الثانوية التي زودت معظمها بمختبرات تتمتع بمؤهلات تقنية عالية.

ثامناً: التركيز على ملف توسيع الروضات في المدارس الرسمية وتعزيز وضعية الروضات الموجودة.

تاسعاً: رفع مستوى الهيئات التعليمية من خلال ما يلي:

ـ تقديم مشروع السلسلة التي صدرت لاحقاً بالقانون رقم ٥٨٨ تاريخ ١٩٩٦/٨/٢٦،

ـ استصدار القانون رقم ٣٤٢ تاريخ ١٩٩٤/٦/١٦ لتثبيت المعلمين المتعاقدين في التعليم الابتدائي والمتوسط،

ـ إستصدار قانون لتثبيت الأساتذة الثانويين المتعاقدين،

ـ إحياء دور المعلمين والمعلمات وتعميم هذه الدور كمراكز للتدريب في معظم الأقضية،

ـ تنفيذ دورات تدريبية متعددة لتأهيل المعلمين.

عاشراً: تحسين أوضاع العاملين في التخطيط التربوي، خصوصاً العناصر الفنية الموجودة في المركز التربوي للبحوث والإنماء من خلال استصدار المرسوم رقم ٦٧٨٧ تاريخ ١٩٩٥/٥/٢٠ الذي وضع سلاسل جديدة وشروطاً جديدة لاستيعاب عناصر من المؤهلات العالية للعمل في المركز.

حادي عشر: استصدار المرسوم رقم ٥٥٨٩ تاريخ ٣٠/٨/١٩٩٤ الذي يجيز تعليم العلوم والرياضيات باللغات الأجنبية تأميناً للملاءمة والتكامل بين مراحل التعليم الابتدائية والمتوسطة.

ثاني عشر: تركيز أوضاع الموظفين في الإدارة المركزية والمناطق التربوية حيث تم تعيين مديرين عامين ورؤساء للمناطق التربوية التي كانت شاغرة منذ فترة طويلة قبل تسلمي مهام الوزارة.

وقبل إختتام الجواب عن هذا السؤال أسمح لنفسي بأن أفاخر بالذي تم ولا سيما على صعيد وضع خطة النهوض التربوي، والتي تُشكّل اليوم المحور الأهم لتطوير وإنماء القطاع التربوي في لبنان وهي المرجع الرئيسي بين أيدي المسؤولين على مختلف المستويات.

٣. ما العقبات التي واجهتكم، وما أسبابها؟

يمكن اختصار العقبات بثلاث:

الأولى: على المستوى المالي باعتبار أن ما كان يخصص للتربية لم يكن كافياً لتسيير الأعمال العادية في الوزارة.

الثانية: على المستوى السياسي باعتبار أنه لم تكن للسياسيين المعنيين بالأمر القناعة الكافية لوضع التربية في سُلّم الأولويات، مع الإشارة إلى أن السياسة التي اعتمدت تجاه التربية والتعليم في حينه لم تكن موضوعية ولا عملية وقد تكون العواطف والمواقف الشخصية هي التي كانت تحكم سلوك بعض المسؤولين تجاه وزارة التربية.

الثالثة: على المستوى البشري باعتبار أن معظم الوحدات في وزارة التربية والمؤسسات التابعة لها كانت تشكو من نقص في العناصر البشرية على مستوى المراكز الشاغرة العديدة وعلى مستوى الكفاءة والقدرة دون أن ننسى الجهود البناءة التي بذلها معظم الذين تعاونت معهم من هذه الوحدات والمؤسسات وكان من بينهم عناصر كفوءة ولم تزل.

٤. ما رأيكم في السياسة التعليمية والتربوية المتبعة في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم؟

من دون شك لم تكن التربية منذ عهد الاستقلال في أولوية المشاريع التي

أعطيت الأهمية الكبرى بالرغم من المقام الذي كانت تحتله كملف أساسي من الملفات في البيانات الوزارية للحكومات المتعاقبة، وكان القطاع التربوي يشكو من ثغرات كبيرة أهمها:

ـ غياب التخطيط باعتبار أن المشاريع التي كانت تتحقق لا تستكمل بسبب تغيير الوزراء وعدم وجود خطة واحدة للعمل التربوي،

ـ التقنين في الإنفاق على النمو التربوي وإعطاء الأولوية لمشاريع إنمائية أخرى،

ـ جمود البرامج على مدى يزيد عن ربع قرن،

ـ غياب الإعداد التربوي المناسب للمعلمين على مدى يزيد عن خمس عشرة سنة ولجوء الوزراء إلى التعاقد مع أشخاص غير مؤهّلين لتأمين الحدّ الأدنى من التعليم ولا سيما في المناطق النائية،

ـ الأضرار التي لحقت بالمدارس الرسمية خلال الأحداث الأليمة والتي جعلت من المدرسة الرسمية (مكسر عصا) لقوى الأمر الواقع في مختلف المناطق،

ـ هجرة الأدمغة إلى الخارج وعدم وجود حوافز في إدارة التربية في لبنان لجذب الكفاءات الضرورية المتخصصة.

إلا أنه تجدر الإشارة إلى أن المبادرة الشخصية على مستوى التعليم والمؤسسات التعليمية ولا سيما في القطاع الخاص ساهمت في تخريج أجيال بارزة وناجحة على مختلف المستويات منذ عهد الاستقلال لغاية اليوم.

٥. ما رأيكم في الواقع التربوي والتعليمي في لبنان؟

نحن نعتبر أن الواقع الحالي للتربية في لبنان لا يزال في مرحلة التجارب ولا تزال الخطة التربوية التي أقرّها مجلس الوزراء في ١٨ آب ١٩٩٤ هي أيضاً رهن التجربة بالرغم من الإنجازات التي تحققت على مستويي وضع هيكلية جديدة للتعليم ووضع مناهج جديدة.

نحن نتمنى أن تنجح جميع الجهود المبذولة لتطوير التربية وتحسين الواقع السائد، كما نتمنى أن تكون الملفات المقررة في الخطة التربوية موضع اهتمام من قبل المسؤولين في الوزارة والمركز التربوي إلى جانب ملفي الهيكلية والمناهج

لأن جميع هذه الملفات تشكل حلقة متصلة ببعضها البعض لأنها كلية الأهداف وكلية الغايات والعمل عليها يجب أن يجري بالتوازي. ولدينا كل الأمل في أن يحصل ذلك لتحقيق النهوض التربوي من خطة النهوض التربوي والسعي إلى تطبيقها ضمن الإمكانات المتاحة.

٦. لو عدتم إلى وزارة التربية، فما أهم ما يجب عمله في نظركم؟

أناضل مجدداً في سبيل ما يلي:

- استكمال تنفيذ خطة النهوض التربوي في لبنان،
- تأمين حق التعليم لكل مواطن بأفضل الوسائل التعليمية،
- إعادة ربط التعليم العام الأكاديمي إدارياً وفنياً بالتعليم المهني والتقني وتأمين تواصلهما بالتعليم العالي،
- إيجاد الحلول النهائية لتأمين استقرار الجهاز التعليمي وتأهيله وتنقيته،
- السهر على حسن إنجاز الخيارات التربوية الكبرى في تعليم حرّ ديمقراطي نوعي، وتركيز الاهتمام على بناء مرحلة الروضة وتوسيع شبكتها في مختلف المدارس الرسمية،
- تحقيق الرعاية المسؤولة والأبوية للتعليم الخاص في لبنان على قاعدة التنافس الإيجابي لتقديم الأفضل للتلميذ اللبناني وفي حدود إمكانات التحمل المادي لدى المواطن.

* * *

الأستاذ روبير غانم*

١ . ما الأفكار التي حملتموها معكم إلى وزارة التربية لتطوير العمل التربوي والتعليمي في لبنان؟

بالتربية نبني المواطن والوطن، والتربية لا ترتجل بل تقوم على الدرس والتخطيط.

كان الهاجس الأكبر كشف الثغرات التي يشكو منها نظامنا التربوي، ومن ثم تحديد الأهداف لتربية وطنية عصرية فاعلة متجددة.

على هذا انصبّ اهتمامنا في الأساس، وكان التحدي الذي واجهنا ذا شقين:

الأول، لماذا لم تتمكن التربية حتى الآن من تحقيق الانتماء الوطني؟

الثاني، لماذا بقيت مناهجنا التربوية متخلفة عن روح العصر؟

بالنسبة للشقّ الأول كان همّنا وضع سياسة تربوية واضحة تمنع إعادة فرز اللبنانيين إلى فئات تحمل في ثقافاتها المختلفة المواجهات المدمّرة والفتن المستقبلية. وكان تركيزنا على دور التربية في تحقيق الانصهار الوطني.

واعتبرنا أنه لا يجوز لنا، بحجة احترام خصوصيات الفئات والجماعات التي يتكوّن منها مجتمعنا اللبناني، أن نقبل ضمن الوطن الواحد بجزر عرقية أو إتنية أو قومية.

فالشعب اللبناني ولو كان بطبيعته مركّباً من الناحية الديموغرافية، فإن له في الحياة العامة مفاهيم واحدة، ويلتفّ حول ثوابت يشعر من يخرج عليها بعقدة الذنب. فما يوحّدنا كلبنانيين هو هذا الشعور بالانتماء إلى وطن واحد في جميع الظروف.

لقد عملنا على تربية تُعدّ للمستقبل مواطنين يعون أهمية وحدتهم ويقدّسون القيم الروحية والأخلاقية ويعيشون روح التسامح والحرية والديمقراطية.

أما بالنسبة للشقّ الثاني من السؤال فقد رسمنا هيكلية جديدة للتعليم،

---

* كان وزيراً للتربية الوطنية والشباب والرياضة في حكومة الرئيس رفيق الحريري، في عهد الرئيس إلياس الهراوي، من أوائل حزيران ١٩٩٥ حتى تشرين الأول ١٩٩٦.

وبنينا عليها مناهجنا الجديدة التي حرصت على مواكبة العصر من حيث التقدم التكنولوجي، كما حرصت على الاستجابة لسوق العمل ومتطلباتها.

من وراء عملية التطوير الجذري لمناهجنا تطلّعنا إلى بناء مجتمع متقدم متكامل، يتلاحم فيه أبناؤه في مناخ من الحرية والعدالة والمساواة.

وهذا المجتمع اللبناني الموحّد يقوم بممارسة دوره الحضاري في المجتمع العالمي بشكل عام، وفي المجتمع العربي بشكل خاص.

كما اعتمدنا سياسة التوازن والتكامل بين قطاعي التعليم في لبنان، الرسمي والخاص. لقد حافظنا على تكريس مبدأ دستوري أقرّ بحرية التعليم وحرصنا على توفير المناخ الملائم لنمو المدارس الخاصة.

وتركيزنا على تعزيز التعليم الرسمي كان يهدف إلى تأمين مبدأ تكافؤ الفرص وتسريع عملية الانصهار الوطني.

واعتبرنا أن جميع المؤسسات التربوية العاملة في لبنان تشكّل عائلة واحدة ذات تطلّعات وأهداف واحدة تعمل على بناء المجتمع اللبناني والارتقاء به إلى مصافّ المجتمعات الحضارية القائمة على احترام الإنسان وحقوق الإنسان.

٢. ما الإنجازات التي تحققت خلال توليكم الوزارة من ضمن المخطط الموضوع لهذه الغاية؟

لقد ركّزنا اهتمامنا على رفع مستوى المدرسة الرسمية لأنها مدرسة كل اللبنانيين ومن خلالها يتحقق تكافؤ الفرص وتُردم الهوّة بين مختلف شرائح الشعب اللبناني.

فكان همّنا الأول التصدي للمناهج القديمة التي أصبحت لا تتلاءم إطلاقاً والواقع.

وبالإمكان مراجعة ما أنجزناه في كل من الحقول التالية:

ـ الهيكلية التعليمية الجديدة والمناهج:

إن إقرار هيكلية جديدة للتعليم تراعي حاجات المجتمع المتطور وإطلاق ورشة المناهج الجديدة على أساسها، هو من أهم الإنجازات الوطنية.

إن الهيكلية الجديدة للتعليم والمناهج التي بنيت وتُبنى عليها، تحقّق نقلة نوعية في القطاع التربوي لأنها تنتشله من الجمود والشلل والتخلّف.

وقد هدفت مناهجنا الجديدة أولاً إلى تأمين الولاء للبنان وطناً نهائياً لجميع أبنائه، وإلى توحيد المجتمع اللبناني من القاعدة بفضل ثقافة موحّدة عبر كتابي التاريخ والتنشئة الوطنية، فينشأ المواطن بعيداً عن العصبية والفئوية الضيقة لتحقيق الانصهار الوطني الصحيح وتوفير شروط السلم الأهلي الحقيقي.

وقد وافق مجلس الوزراء على الهيكلية الجديدة للتعليم، كما أقرّ الأهداف العامّة لكتاب التربية الوطنية وذلك ما بين شهري تشرين الأول ١٩٩٥ وآذار ١٩٩٦.

وفي هذا المجال نشير إلى الجهود التي بذلها المركز التربوي للبحوث والإنماء الذي نحرص على دوره الفاعل لا سيما في حقل التخطيط التربوي الذي مكّننا من تركيز السياسة التربوية على أسس علمية صحيحة.

وأهم ما في هذه المناهج أنها تلبّي حاجات المجتمع الحقيقية في المجالين الأكاديمي والمهني، وتربط التعليم بسوق العمل، وتفرض إلزامية التعليم في مرحلته الأولى، وتعيد ثقة الشباب اللبناني بالنظام التعليمي.

إن المناهج التي اقترحناها وضعت حداً لانغلاق المدرسة على نفسها وتقوقعها بعيدة عن محيطها الخارجي، فضلاً عن أنها واكبت الحضارة المعاصرة بإدخالها المناهج التكنولوجية والمعلوماتية في صلبها. وقد ربطتْ التعليم العام بالتعليم المهني والتقني لتتكامل مع منهج التعليم العالي فضلاً عن أنها تُغني شخصية المتعلّم بالفنون الجميلة.

ـ التعليم الإبتدائي:

تركيزنا على التعليم الإبتدائي انطلق من إيماننا بأنه التعليم الأساسي الذي يسمح للطالب بأن يكمل دراسته الأكاديمية أو المهنية دون عائق وبالتالي يحدّ من التفاوت التعليمي بين مختلف الفئات في المجتمع الواحد.

ومن هذا المنطلق، وحرصاً منا على تأمين المعلّمين الأكفّاء في المدارس الرسمية كافة وبصورة خاصة في القرى البعيدة النائية، أنشأنا صندوق التعاضد في المناطق التربوية بحيث تحقّق شيئاً من التوازن بين المدارس على اختلافها من جرّاء توفير الإمكانات المالية اللازمة لتأمين الدراسة بدءاً من العام ٩٥/٩٦. وقد حقّق هذا الصندوق وفراً هاماً على خزينة الدولة.

ـ الخريطة المدرسية:

وضع مشروع الخريطة المدرسية بالاستناد إلى نظام معلوماتي يسمّى GIS وهي تبيّن حاجة القرى والمناطق إلى مدارس رسمية تفتقر إليها.

ـ المكننة وتطوير الإدارة:

أنهينا التحضير اللوجستي لمكننة الإدارة والامتحانات بالتعاون مع المركز التربوي وبالتنسيق مع وزارة الإصلاح الإداري، كما وقّعنا اتفاقاً مع المجموعة الأوروبية عبر مجلس الإنماء والإعمار لتأمين حاجة بعض المدارس الرسمية إلى أجهزة كومبيوتر وتدريب الطلاب على استعمالها.

ـ الإحصاء التربوي الشامل والتحصيل التعليمي:

يقيناً منا أن الحلول الجذرية لمشكلات التعليم لا يمكن أن تتخذ إلاّ في ضوء إحصاءات شاملة للمدرسة والمعلم والتلميذ، قمنا عبر المركز التربوي بعملية إحصاء شاملة على أن تُذاع نتائجها فيما بعد.

لا شك أن إحدى مشكلات التربية المزمنة في لبنان هو الفائض في عدد المعلمين في القطاع الرسمي حيث يتوافر معلم واحد لكل ثمانية تلاميذ.

وفي محاولة للحدّ من هذه المشكلة، طلبنا من مجلس الوزراء أن يستعين بالمعلمين الفائضين لملء المراكز الشاغرة الملائمة في مختلف الإدارات العامة، وقد شكّل المجلس لجنة وزارية للقيام بهذه المهمة.

ـ سلسلة الرتب والرواتب:

إنطلاقاً من قناعاتنا بأن المعلّم هو المربّي للأجيال الصاعدة وأنه الركن الأساس في العمل التربوي فقد أولينا المعلّمين الثقة والاهتمام.

وعملنا عبر لقاءات على درس قضاياهم وتأمين حقوقهم لجهة توفير العيش الكريم الذي يسمح لهم بالإنصراف إلى عملهم.

وبعد مخاضٍ عسير أُنجزت سلسلة الرتب والرواتب للمعلمين وحافظنا على سلسلة موحّدة لهم وتمايز في رواتبهم بالنسبة لسائر القطاعات. وقد صدر قانون السلسلة في آخر جلسة لمجلس النواب السابق ونُشر في الجريدة الرسمية إلاّ أن تطبيق القانون تعثّر بحجة إشكال قانوني هو أن الراتب الجديد الذي أقرّ لهم لا يرتكز إلى راتب سابق في القانون ذاته. إلاّ أن مجلس الوزراء الجديد بناءً

لاقتراح وزير التربية أصلح الخلل وصدر القانون.

ومن الأمور التربوية الأخرى قمنا بالآتي:

توقيع إتفاق التعاون مع منظمة UNDP لدعم التعليم الابتدائي والمساعدة على إنشاء مئة مدرسة في لبنان بعضها نموذجية.

- توقيع مشروع قانون بتحديد الأقساط المدرسية بالتوافق بين كلّ القطاعات المعنية به.

- تعديل نظام فتح المدارس الخاصة.

- مشروع قانون يتعلّق بتقاعد المعلّمين في المدارس الخاصة.

- وعلى صعيد الشباب والرياضة، إجراء مسح شامل للأندية في لبنان واعتماد معايير لها.

- تعديل أنظمة الاتحادات.

- وضع نظام جديد لاتحاد الشباب.

- التحضير للدّورة العربية آنذاك.

٣. ما العقبات التي واجهتكم، وما أسبابها؟

عندما تشكّلت الحكومة في أواخر أيار ١٩٩٥، كان إضراب المعلمين سارياً. فكانت هذه المشكلة، وقد قاربنا من موعد بدء الإمتحانات في لبنان، واجبة المعالجة. وقد عولجت قضية المعلمين على مرحلتين، الأولى بتوقيع اتفاق مبادىء تضمن المطالب المحقّة الرئيسية وقد وقّع بتاريخ ١٠/٦/١٩٩٥ وتوقف الإضراب على أثره، والثانية في موافقة مجلس الوزراء بناءً لاقتراحي على وثيقة شباط ١٩٩٦ التي تضمنت أرقام رواتب السلسلة الجديدة ووحدتها.

وأهمّ المشكلات الأخرى ومنها الكمّ العددي للمعلمين، وترهُّل الإدارة، فضلاً عن مركزية القرار الإداري. كانت وزارة التربية تعاني من هذه المشكلات، ولم تتوافر الإمكانات المادية والبشرية المؤهلة لإيجاد الحلول الملائمة الجذرية لها.

فبالرغم من كثرة عدد المعلمين كما سبق وقلنا، وبنسبة معلم لكل ثمانية تلاميذ، فلم تكن تتوافر لكل المدارس القريبة من العاصمة أو النائية حاجاتها

من المعلمين. فتارة لم يكن بإمكان الوزارة تأمين بدل النقل للمعلم، وقد وضعنا مشروعاً بهذا لم يحظَ بتأييد الحكومة، فضلاً عن أن نقل المعلّم يخضع لتجاذبات سياسية ومداخلات شكّلت غالباً حاجزاً كبيراً في تأمين العدد اللازم من المعلمين الداخلين في ملاك الوزارة إلى المدارس المحتاجة.

والعنصر البشري المترهّل في الإدارة، وعدم مكننة الوزارة، وصعوبة التواصل بين الوزارة والمناطق (عدم توافر الفاكس مثلاً)، كانت تعيق العمل وتطور الدوائر، فضلاً عن عدم تفعيل مهام رؤساء المناطق بإعطائهم بعض الصلاحيات اللازمة لممارسة مهامهم التربوية والإدارية بشكل منتظم، فبقيت مركزية القرار عائقاً في وجه إيجاد الحلول السريعة.

كما أن العنصر البشري الذي لم يخضع للتأهيل في صفوف المعلمين، لا سيما في المرحلة الإبتدائية، أظهر تدني مستوى التعليم الإبتدائي مقارنة بما يجب أن يكون عليه.

٤. ما رأيكم في السياسة التعليمية والتربوية المتّبعة في لبنان منذ الاستقلال حتى اليوم؟

كنا نشكو في الماضي من غياب سياسة تربوية واضحة الأهداف والمعالم. وقد كان غياب السياسة التربوية وكأنه قرار سياسي يقضي باستمرار العمل بنظام تربوي معين يصب في خدمة نهج طائفي يقوم عليه الكيان اللبناني.

والسياسة التي كانت قائمة تعتبر مسؤولة عن التفكك والتخلّف في نظامنا التربوي القائم على الفوضى المستفيدة من حرية التعليم والمختبئة خلف متراسه. وكانت عملية تحديث نظام التعليم إذا حصلت تأتي غالباً على شكل توافقي وتتسم بالاستنساب والسطحية.

لقد حصدنا الكثير من التشتت والتشرذم والفئوية من جراء النظام التربوي الذي كان يكرس التجاهل والتباعد بين أبناء الوطن الواحد.

لقد عملنا على تطوير هذا النظام ووضعنا في الأساس هدف الوصول إلى توحيد المجتمع اللبناني، عبر الشعور بانتماء وطني واحد، بفضل التربية المدنية الموحدة، وكتب التاريخ والتنشئة الوطنية، التي تركز على وحدة العيش المشترك، والالتفاف حول القضايا الوطنية الكبرى.

ولكن، إذا كان من السهل الحكم على الماضي وإدانته، فهذا لا يعني أن

الجيل الحالي براء من أخطاء الماضي، كما لا يعني أننا وصلنا اليوم إلى المجتمع المثالي. فتغيير المجتمعات، لا يتم بسحر ساحر، بل بعمل مستمر دؤوب يعتمد على الكثير من الوعي، ويلزمه الكثير من الصبر.

ويبقى السؤال الأهم:

هل يكفي تغيير السياسة التربوية لإصلاح المجتمع؟

تغيير السياسة التربوية وحده غير كاف، بل يلزم حركة سياسية تغييرية على جميع الأصعدة، وفي مقدمتها الصعيد السياسي والاقتصادي.

٥. ما رأيكم في الواقع التربوي والتعليمي في لبنان؟

يجب أن ننظر إلى هذا الواقع من موقع متجرد وموضوعي. الواقع التربوي ليس سيئاً ولم يكن يوماً وحده سبب مصائبنا. واقعنا التربوي إفراز لواقعنا الاجتماعي.

ولا يجوز أن نحمّل التربية أوزار المجتمع الحافل بالتناقضات والتعقيدات.

كل ما نرجوه أن تسود الروح الإيجابية في نظرتنا للأمور. وكل ما نتمناه أن تهب في نفوسنا روح ثورية تعمل على زرع بذور التغيير على جميع الأصعدة من أجل الوصول إلى مجتمع أفضل.

وأعود لأكرر أن عملية الإصلاح لا تكون بالنوايا الطيبة، بل بالإرادة الخيرة والعمل الحثيث المؤمن الملتزم، وهذا يتطلب الجهد الكثير والصبر المصير.

وأخشى ما أخشاه أن يخطر في بالنا أن ننظر إلى عملية الإصلاح وكأنها قائمة لأننا نريدها كذلك، دون النظر إلى العقد والعقبات التي يفترض بنا معالجتها بروية ومحبة.

٦. لو عدتم إلى وزارة التربية، فما أهم ما يجب عمله في نظركم؟

لو عدت وزيراً للتربية لسعيت أولاً إلى جمع وزارة التربية مع وزارة التعليم العالي ووزارة التعليم التقني والفني، وجعلت منها وزارة واحدة تتحمل كل مسؤوليات التعليم والتربية في لبنان.

لو عدت وزيراً للتربية لجعلت منها ورشة عمل مستمرة يقودها «دماغ مخطط» هو دماغ المركز التربوي للبحوث والإنماء، وتواكبها فرقة إرشاد وتوجيه، تسعى إلى تنفيذ كل ما هو جيد، ووضع النظريات والدراسات في

حيز التطبيق، ومواكبة كل ما هو عصري.

لو عدت وزيراً للتربية لركزت إهتمامي على المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية وجعلت التعليم الراقي من أدنى درجاته حتى أعلاها في متناول جميع اللبنانيين مهما كان وضعهم الاقتصادي والاجتماعي.

وأهم من كلّ ذلك رسم سياسة تربوية وطنية تحضن وترعى وتوجّه وتراقب جميع مؤسسات التعليم العاملة في لبنان، في إطار الحرية الملتزمة المسؤولة.

وهكذا تصبح مسؤولية وزارة التربية من أدق المسؤوليات وأهمها.

* * *

الدكتور نايف معلوف*

١. ما الأفكار والأحلام التي حملتها إلى وزارة التربية منذ تسلمك مسؤوليات إدارية فيها؟

آمنت بتربية وطنية توحّد الأجيال اللبنانية الطالعة، وتوفر لكل إنسان حقّه بتعليم جيّد يواكب التطور ويحافظ على التراث.

وآمنت بأن مدارس الدولة مدعوة، قبل غيرها، لتوحيد أهداف اللبنانيين وتطلعاتهم، ولجعل التعليم حقاً طبيعياً لكل مواطن أياً تكن إمكاناته المادية أو فئته الاجتماعية.

وآمنت بأن كل لبناني يُنتدب لمسؤولية عامة، عليه أن يعتبر الشأن العام وكأنه شأنه الخاص، وأن من التزم بخدمة عامة، قد التزم برسالة لا بمعاش.

هذه القناعات بدّدتها الأحداث التي عصفت بلبنان، ثم الممارسات الملتوية التي حصلت بعد الأحداث، فلم نتعلم ولم نتّعظ ـ وصرتُ من المؤمنين بأن أيّ إصلاح جذري في التربية، أو في غير قطاع، هو من الصعوبة، بحيث أنك إذا ما واجهته فكأنما تواجه التوازن الدقيق الذي عليه تقوم المعادلة الصعبة للوطن.

٢. هل كان لديك خطة إصلاحية معينة؟ وما الثغرات في عمل الوزارة التي كنت ترى وجوب سدها؟

تكوّنت الخطة الإصلاحية الواضحة على أثر الدّراسة التي قمنا بها بالتعاون مع مصلحة النشاطات الإقليمية في وزارة التصميم العام سنة ١٩٦٩.

هذه الدراسة لم تترك تفصيلاً إلا تناولته، وقد بيّنت بكل وضوح المشكلات الرئيسية التي يعاني منها التعليم الرسمي، وأبرز هذه المشكلات: غياب مرحلة الروضة، وتشتّت المدارس وسوء أبنيتها وتجهيزاتها، وضعف المرحلة المتوسطة، فضلاً عن النسب الكبيرة في الرسوب والتسرب، ومشكلة

* كان مديراً للتعليم الابتدائي من آخر عام ١٩٦٧ في عهد الرئيس شارل حلو حتى أوائل عام ١٩٩١ في عهد الرئيس إلياس الهراوي، ثم مديراً عاماً لوزارة التربية الوطنية من أول عام ١٩٩٢ حتى منتصف ١٩٩٢ في عهد الرئيس الياس الهراوي كذلك، ثم محافظاً لمدينة بيروت، فمديراً عاماً في رئاسة الجمهورية للشؤون التربوية.

الكتاب المدرسي والمناهج الدراسية، ومشكلة الإدارة التربوية التي كانت تتفاقم مع الزمن، فضلاً عن مشكلات إعداد المعلم وتدريبه ومتابعته، ومشكلة تعدد المراجع الإدارية المسؤولة عن الشأن التربوي الواحد.

صار هدفنا فيما بعد معالجة هذه المشكلات، وأصبحت هذه المعالجة هي خطتنا الإصلاحية التي عملنا عليها في النصف الأول من السبعينيات.

٣. إلى أيّ حد كان باستطاعتك تحقيق الأهداف التي وضعتها؟ وما هو نوع العقبات التي واجهتك؟

لم يكن تحقيق الأهداف سهلاً. كانت دونه في بعض المرّات عقبات أكاد أصفها بالمستحيلة، وفي رأيي أن سبب هذه العقبات الأول هو عدم التوافق بين اللبنانين حول السياسة التربوية الواضحة التي يجب أن تتبع.

تعديل مناهج المرحلة الإبتدائية مثلاً، التي كانت تعود إلى العام ١٩٤٦، استوجب في العام ١٩٧٢ إجتماعات عمل صاخبة، على مستوى رئيس البلاد، كادت تؤدّي إلى إستقالة وزير التربية، وهي أدّت فيما بعد إلى نقل المدير العام للوزارة إلى غير قطاع.

إنشاء المركز التربوي للبحوث والإنماء وتعيين مجلس أخصّائييه أديا إلى استقالة وزير ثم إقالة الوزير الذي أتى بعده.

إعفاء مدير مدرسة رسمية وتعيين بديل منه، بناء على توصية من هيئة التفتيش المركزي، اضطر وزيراً للتغيب المتقطع عن مكتبه، هرباً من الضغوط التي كانت تمارس عليه والتي أدت إلى خلافات مستحكمة بين عدة وزراء.

وهناك تجربة شخصية بإمكاني تلخيصها بما يلي: في إحدى الدورات الانتخابية كان هناك مرشحان من دائرة واحدة وكان وزير التربية أحد المرشحين. كانت مديرة الثانوية في بلدة المرشحين من عائلة أحدهما وعملت لمصلحة قريبها خصم وزير التربية.

ورغم نجاح الاثنين فقد أصرّ الوزير عليّ بنقل مديرة المدرسة وإبعادها إلى منطقة ثانية. ورغم اعتراضي فقد تمسك بموقفه. وكنت قد طلبت إليه مرّات عدة الموافقة على توحيد الكتاب الفرنسي في التعليم الإبتدائي، ويرفض. اتّصلت بالمديرة وأبلغتها أني سأنقلها بناء على إلحاح الوزير وسأعيدها بعد ذهابه ولكنني قبل نقلها اتصلت بالوزير وطلبت إليه الموافقة على توحيد الكتاب

الفرنسي مقابل نقل المديرة، فوافق على الفور. وهكذا عادت المديرة إلى مكانها الأصلي.

وللإنصاف نقول إن هذا الوزير بالذات كان رجل دولة من الطراز الأول عندما كان يطلب إليه معالجة المسائل الكبرى في الوطن، أو عندما يحدّث في الفلسفة أو الأدب أو العلم أو المصير، ولكنه كان كالطفل يتصرف بأحاسيسه وعواطفه وانفعالاته عندما كان الأمر يتعلق بمنطقته الإنتخابية.

٤. هل كنت تواجه صعوبات في التعامل مع رؤسائك أو مرؤوسيك في سياق تنفيذ مخططاتك التربوية والتعليمية؟ وهل كان تعاملك مع الوزراء الذين تعاقبوا على وزارة التربية في أيامك ميسّراً؟ ومَن أكثر الوزراء إيجابية وأكثرهم سلبية؟

أكثر الوزراء إيجابية من كان منهم بعيداً عن سياسة الناطور والمختار، وسياسة نقل المعلم وتعيين مدير مدرسة.

إحدى مشاكل التربية الكبرى عدم التمييز بين ما هو للسياسة الضيقة عند بعض المسؤولين وما هو للتخطيط التربوي الشامل والسليم. مع الفئة الأولى كان التعامل معسراً ومع الفئة الثانية كان ميسراً إلى أبعد حد.

٥. ما أبرز الإنجازات التي حققتها؟

الإنجازات التي تحقّقت مذكورة في السلسلة من المنشورات التي صدرت العام ١٩٨٣، والطريف أن بعض التجديدات أدخلت في مرات كثيرة مداورةً وتهريباً، كما ذكرنا في الصفحة ٢٨ من كتابنا «الوضع التربوي في لبنان، واقع ومعاناة» الذي صدر في العام ١٩٨٧.

تلك هي الحال بالنسبة إلى:

- الوحدات التربوية التي نهضت بمستوى التعليم في مختلف المواد،
- الروضة بمفهومها الحديث التي حلّت مكان ما كان يُعرف بالصفوف التمهيدية،
- التعرف المهني الذي لاقى كل أنواع الإعتراضات قبل أن يعود المعترضون إلى تبنيه بعدما عمّت مشاغله المدارس،
- التربية الصّحية التي لم تكن تلحظها مناهجنا الرسمية ولا حتى لحظت

التعرف المهني قبلها،

ـ المدارس المجمّعة أو الخريطة التربوية الجديدة للبنان،

ـ مئات الأراضي التي سجلت باسم وزارة التربية لإقامة المدارس الحديثة عليها،

ـ مناهج المرحلة الإبتدائية والمرحلة المتوسطة ـ اللتين عدلتا في العامين ١٩٧٠ و١٩٧٢،

ـ المرحلة المتوسطة والإسهام في إحداث دار معلمين خاصة بها،

ـ المبادىء الثابتة والعادلة التي وضعت لمناقلات المعلمين وتعيين مديري المدارس ـ رغم الضغوط التي كانت تمارس والمراجعات السياسية التي لا تطاق،

ـ توحيد بعض الكتب المدرسية خصوصاً كتب اللغات الأجنبية،

ـ تدريب المعلمين وإعدادهم لتعليم التربية الصحية والتعرف المهني وإرشادهم المستمر عن طريق الوحدات الفنية المتخصصة.

٦. على ضوء تجربتك، ما رأيك في السياسة أو السياسات التربوية والتعليمية المتبعة في لبنان منذ الإستقلال حتى اليوم؟

إقرأ تفرح جرب تحزن!

٧. في رأيك ما أبرز المشاكل التي تواجه العمل التربوي والتعليمي في لبنان؟

عدا ما ذُكر في الفصل الثاني من الجزء الأول من السلسلة التي صدرت عام ١٩٨٣ «التعليم الرسمي واقع وآفاق»، وفي الفصل الأول من «الوضع التربوي في لبنان: واقع ومعاناة»، الذي صدر في العام ١٩٨٧، يبقى التوافق بين اللبنانيين حول السياسة التربوية هو الأساس.

٨. ما رأيك في المناهج الجديدة وفي السياسة التربوية والتعليمية المتبعة حالياً على جميع المستويات؟

الإنسان هو المهمّ، فهو وسيلة الإنماء الأولى وهو غايته الأخيرة، ومن هنا ضرورة التوجه إلى إثنين: المعلم أولاً الذي يبقى هو الأساس في كل عمل تربوي، والمسؤول التربوي، ثانياً، الذي يجب أن تسند المسؤولية إليه، لفكره

وعلمه وأخلاقه، لا لدينه أو مذهبه أو جهة إنتمائه.

لبنان غنيّ بإنسانه لا بموارده فلا يحقّ لنا أن نهمل الإنسان فيه.

٩. إذا عدت إلى وزارة التربية ـ كافتراض ـ فما أول شيء تفعله؟

لا أعيد التجربة مرة ثانية في وطن لم ترتسم معالمه، ولم يتّفق أهلوه على سياسة تربوية واحدة وموحدة. وقد عرض عليّ أن أعود إلى المديرية العامة للتربية أو رئاسة المركز التربوي للبحوث والإنماء، فاعتذرت.

* * *

الأستاذ الياس مرعي*

١. كيف التحقت بوزارة التربية، وما الأفكار التي حملتها حول التربية والتعليم؟

التحقت بالتربية معلماً ابتدائياً في مدرسة القرية في شباط ١٩٥٠، بعد تخرجي من المدرسة الثانوية الخاصة في مشموشة وحصولي على البكالوريا القسم الأول. في تلك السنّ المبكّرة، لم يكن عندي أفكار عن التربية ومسؤوليات التربية وأهدافها.

كل ما أذكره عن تلك الفترة أني استلمت التعليم في الصف السادس الإبتدائي للشهادة الإبتدائية حيث كان التلامذة يشكون، ومن ورائهم أهلوهم، أن الأستاذين اللذين يقومان بالتدريس في مدرسة لبعا لم يكونا حاملين أي شهادة.

أعطيت جهدي في التعليم، وتقدّم للإمتحان في نهاية السنة ستة طلاب فازوا جميعاً. بالمقابل فإن مدرسة جزين التكميلية، ذات العشرة معلمين، قدمت إلى الإمتحان عشرة طلاب، فاز منهم إثنان فقط. وعلى أثر ذلك نقلت من لبعا إلى روم.

وهنا جملة إعتراضية: لقد كان التعليم آنذاك جدياً، ٣٠ ساعة أسبوعياً. وما تظهره الإحصاءات التي قامت بها النقطة الرابعة في النصف الأول من الخمسينات يشير إلى أن عدد التلاميذ في المدارس الرسمية كان حوالي ١٣٤ ألف تلميذ، وكان يقوم بتدريسهم ٢٨٢٨ معلماً، أي ما يوازي ٣٦ تلميذاً لكل معلم.

نعود إلى سياق الحديث. نقلت فيما بعد إلى جزين لفترة وجيزة، بسبب غياب مدرّس الشهادة المتوسطة (البريفيه)، فانتدبت لتدريس الصفوف المتوسطة لعدة أشهر. ومن جزين انتقلت إلى بيروت عام ١٩٥٧ لدراسة الحقوق، ثم دخلت الإدارة وبقيت فيها.

---

* أمين سر دار المعلمين الرياضية عام ١٩٥٧، في عهد الرئيس كميل شمعون ثم رئاسة الديوان في الوزارة، ثم رئيس دائرة التعليم الرسمي في مديرية التعلم الإبتدائي من ١٩٦٣، في عهد الرئيس فؤاد شهاب، حتى ١٩٩٣ تاريخ إحالته على التقاعد.

أول وظيفة شغلتها كانت أمين سر دار المعلمين الرياضية، ثم انتقلت إلى رئاسة الديوان في الوزارة، ثم إلى مديرية التعليم الإبتدائي، بعد أن نجحت في مباراة للفئة الثالثة عام ١٩٦٣. وعُيِّنت على الأثر رئيساً لدائرة التعليم الرسمي في وزارة التربية، وشغلت هذه الوظيفة بالذات من ١٩٦٣ حتى ١٩٩٣، تاريخ إحالتي على التقاعد.

٢. ما مهام هذه الدائرة؟ وكيف مارست عملك فيها؟

دائرة التعليم الرسمي تشمل التعليم الرسمي في المدارس الإبتدائية والمتوسطة في كل لبنان. ترعى شؤون المعلمين وتأهيلهم وتدريبهم، وتشرف على الوسائل التعليمية من أبنية وتجهيزات وعلى تأسيس مدارس جديدة، وتلبية الحاجات المتنامية، مما جعلني أتعامل مع كل العناصر التي تعنى بشؤون المدرسة الرسمية، ابتداء من تقديم العرائض، واستقدام الوفود المطالبة بفتح مدارس في المناطق التي تفتقر إليها، حتى تأسيس المدرسة وسيرها. وهنا لا بد من الإشارة إلى تدخّلات السياسيين، الذين كانت مصالحهم الشخصية تطغى على كل منطق. ثم تدخّلات السياسة التربوية التي كانت تسيرها وتؤثر فيها إلى حد بعيد مصالح أصحاب المدارس الخاصة الطائفية. فكل مدرسة يؤثِّر فتحها على مصلحة مدرسة طائفية في مكان ما كان يصرف النظر عنها، وكانت العرائض التي يوقعها الأهلون ويقدمونها إلى الوزارة تذيّل من قبل المسؤولين بالعبارة التالية: «تعتذر الإدارة عن عدم تلبية الطلب لعدم توافر المعلمين في الوقت الحاضر».

فمثلاً، في عين إبل كانت هناك مدرستان للراهبات والرهبان، واحدة للبنات وأخرى للصبيان. كان الأهل يأتون ويفتحون قلوبهم لنا: نريد مدرسة رسمية، الأقساط ترهقنا، إمكانياتنا محدودة. جاؤوا في السنة الأولى فقيل لهم إنه لا يوجد في الموازنة إمكانية لفتح المدرسة، ثم جاؤوا في السنة الثانية وقد أمّنوا المبنى، فتلقوا الجواب نفسه. في السنة الثالثة أسّسوا المدرسة وجاؤوا فكان الجواب «لا يوجد معلمون». وكانوا، في الوزارة، يؤخّرون التشكيلات وملء الفراغات في المدارس الرسمية، ويجبرون الناس على إرسال أولادهم إلى المدارس الخاصة.

قمنا بخدعة بريئة: أرسلنا مدرساً قبل بدء السنة الدراسية، فداوم في مبنى المدرسة الذي أعده الأهالي وبدأ بالتسجيل. سجل خلال مدة قصيرة ستين

تلميذاً. فألزمنا الإدارة بأن ترسل للمدرسة ٣ مدرسين. نزل الرهبان والراهبات إلى المطران يوسف الخوري وأخبروه. اتصل المطران بالمرحوم الأستاذ جوزف زعرور، مدير عام الوزارة آنذاك، وأسمعه كلاماً قاسياً جداً على هذا التصرف. استدعاني الأستاذ زعرور وسألني: كيف فتحتم المدرسة؟ قلت له: البناء موجود، والأثاث موجود، والطلاب موجودون، والمدرّسون موجودون، فلماذا لا نفتحها؟! أُحرج الأستاذ زعرور، ولكن المدرسة استمرّت وتضاعف عدد تلاميذها عدة مرات، وعاشت.

هناك عشرات الأمثلة مع كل الطوائف. في الجية وقفت جمعية المقاصد ضد تأسيس مدرسة رسمية لأن عندها مدرسة هناك. استعملنا الطريقة نفسها وفتحنا المدرسة. وثارت ثائرتهم، وبعد قليل اضطروا لإقفال مدرسة المقاصد في الجية. وكذلك في المتين حيث احتلنا لفتح مدرسة رسمية، وبعد فترة اضطر الراهبات لإقفال مدرستهن وكذلك الرهبان.

عام ١٩٦٤ عُيّنت عضواً في لجنة تخمين إيجارات الأبنية المدرسية مع المفتش الأستاذ جوزف أنطون، وكانت اللجنة تضم الأستاذ محمد الحاج رئيساً، ورئيس دائرة التربية، ورئيس دائرة المباني في كل محافظة معنية بهذا العمل.

بدأنا نعمل على التوسّع في الاستئجار وتغيير الأبنية المدرسية السيئة في كل مدارس وزارة التربية من الإبتدائي حتى الجامعة.

وقّعنا، في ثلاثين شهراً، ٢٦١ عقد إيجار، تتسع أبنيتها لـ ١٢٠ ألف تلميذ وطالب، منها مبنى كلية التربية، والمدارس الثانوية المشهورة في فرن الشباك، والطريق الجديدة، وصور، وبنت جبيل، ولا تزال محاضر هذه العقود بحوزتنا، وبنينا مدارس ثانوية ومتوسطة بأحدث المواصفات. وهكذا تحسّن مستوى التعليم الرسمي عن طريق التهريب. أذكر أنه في إحدى السنوات نال جميع موظفي التربية مكافآت في نهاية السنة، ما عداي. وكان مدير التعليم الإبتدائي آنذاك الدكتور جورج صليبي.

٣. كيف كانت علاقاتك مع رؤسائك، وخصوصاً الوزراء؟

بحكم انتسابنا للوظيفة عن طريق أول مباراة أجراها مجلس الخدمة المدنية لرؤساء الدوائر (وكانت هذه المباراة المنفذ الأول لدخول المواطنين العاديين إلى الوظيفة، بعد أن كانت مقتصرة على أولاد الذوات وأصحاب الوساطات).

بحكم هذا الإنتساب الحرّ، كنا غير مرتبطين بأي مرجعية وغير ملتزمين بأي زعامة. من هذا المنطلق كان يحدث خلافات في ممارسة مهامنا مع أولئك الذين وصلوا بواسطة الطرق الأخرى والذين كان ولاؤهم لزعماء هذه الطرق وليس للوظيفة والواجب.

كان يحدث الإصطدام في كل عمل يؤدّي إلى المساس بالمصالح الشخصية والطائفية التي تتحكّم بشؤون التربية والتعليم منذ مئات السنين.

أمّا مع الوزراء فكانت المخالفات كثيرة ولكن حوادث الصدام قليلة. فقد كنا نرفع رأينا إلى المسؤولين الأعلى، ويصل الرأي إلى الوزير، فإذا لم يعجبه يصدر أمراً معاكساً نضطر لتنفيذه دون صدام. فهذا هو التسلسل الإداري.

في عهد الوزير غالب شاهين، مثلاً، تقرّر فتح ثانوية في النبطية. طلبنا عروضاً لاستئجار بناء للمدرسة. جاءتنا عدة عروض، منها واحد من آل الزين، كان عرضاً جيداً. رفضه الوزير بحجّة أنه خارج خراج النبطية. جاءنا عرض آخر من الدكتور محمد صباح، صهر الوزير، فقبل العرض. خمّنا سعر إيجار المتر المربع بأربعين ليرة لبنانية. طلب الوزير أن نرفع السعر إلى ٤٥ ليرة. رفضنا، جوزف أنطون وأنا. جمّد الوزير المشروع لعدة أشهر. وأخيراً تدخل كامل الأسعد، وتدخل رشيد كرامي رئيس الوزراء ووزير المالية، وهددوا بفصلنا، فقبلنا بـ ٤٥ ليرة.

هذا فيما يتعلّق بالأبنية المدرسية، وهو مثل من عشرات مشابهة. كنا نسعى لتلبية حاجات المناطق، متحمّلين الضغوط والمداخلات لنتمكّن من إنشاء مدارس جديدة أو تطوير المدارس الموجودة وتوسيعها لتستوعب الزيادة في عدد التلاميذ.

في أواخر الستينيات كان سليمان الزين وزيراً للتربية، وحاول اعتماد سياسة علمية لإدارة شؤون الوزارة وتطويرها. ومن الحلول التي اقترحها يومذاك الدوامين في الأماكن المكتظة، وقد نفّذناهما بالفعل.

في هذه الأثناء كانت الدراسات تتتابع لمشروع تجميع المدارس، بعد أن وضعت بعثة «إيرفد» الدراسات والإحصائيات والإقتراحات لتطوير التعليم الرسمي. ويعتبر «مشروع تجميع المدارس» الخطة التربوية الوحيدة الجادة التي وضعت قبل الحرب. ولا يمكن لأي متصدٍّ لقضية تربوية في لبنان أن

يتجاهلها. ومع ذلك، فقد عملت الفئات التي تعتبر نفسها متضررة من هذا المشروع على إفساده وعرقلته وتوقيفه.

كانت مشاكل نقل المعلمين أعقد المشاكل لكثرة المداخلات، فلم يكن في لبنان شخص له نفوذ، ولو بسيط، إلا وله مطالب في مجال نقل المعلمين، مما جعل الوزارة في حالة إرباك دائمة حول هذا الموضوع.

لذلك رأينا أن ننصرف عن مشاكل النقل والانتقال ونهتم بإنشاء المدارس وتحسينها، وقد نجحنا إلى مدى بعيد حتى كاد يتوازن التعليم الرسمي مع التعليم الخاص: ٤٨٪ مقابل ٥٢٪ ففي العام الدراسي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، بلغ عدد التلاميذ في المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة ٣٠٥ آلاف وتضاعف عدد الثانوي عدة مرات.

٤. في ضوء هذه الخبرات والتجارب كيف تلخص رأيك بالسياسة التربوية في لبنان؟

أنا أخالف الرأي السائد وجميع القائلين بعدم وجود سياسة تربوية في لبنان. إن السياسة التربوية في لبنان منذ أن وجد هي أن يكون التعليم مشرذَماً ومشرذِماً.

لذلك، كانت سياسة الدولة، ولا تزال، عاملة على إضعاف التعليم الرسمي، وهدر الأموال المخصصة له كرواتب لمدرسين لا يعملون، ومكافآت لموظفين إداريين لا يعملون، وللمدارس الخاصة المجانية التي تخرّب النشء. وأدّت سياسة التدخل في التنقلات إلى توزيع المدرسين بشكل عجيب، فنجد في مدرسة ٣٠٪ من مدرسيها لا يقومون بأي عمل، وفي مدرسة أخرى نقص فاضح في عدد المعلمين، مما أدى إلى باب جديد للهدر وهو التعاقد، وقد بلغ عدد المتعاقدين في بعض السنين حوالي خمسة آلاف مدرس. وتُوجّت هذه السياسة بالمركز التربوي للبحوث والإنماء، الذي، لو كلّف المسؤولون أنفسهم بحساب الاعتمادات التي تصرف عليه، لهالتهم ضخامة المصاريف مقابل الإنجازات.

من الأقوال التي أتذكرها ما قاله لي الدكتور حسن مشرفية، وهو حيّ يرزق، أنه عندما كان الطلاب يضربون في الجامعة اللبنانية، كانت المناشير التي تحرّضهم على الأحزاب وعلى طرح المطالب المستحيلة، تطبع في الجامعة

اللبنانية، وكان يعدّها فؤاد أفرام البستاني وابنته. ولا يخفى ما كانت تهدف إليه هذه الأعمال من إضعاف الجامعة اللبنانية وإثارة النقمة عليها.

٥. في مثل هذه الأجواء كيف تمكنتم من أن تمرّروا بعض أفكاركم الإصلاحية، أم كنتم فقط لتصريف الأعمال؟

إنطلاقاً من هذه الخطوط للسياسة التربوية، والتي يحميها ويذود عنها رجال الطوائف والسياسيون المرتبطون بهم، كان علينا أن نمرّر بعض الإنجازات أو التدابير، بإنشاء مدارس جديدة، كما ذكرت سابقاً، وذلك تلبية للتحركات الشعبية، التي كنا أحياناً وراءها، نحرّض الأهالي على الطلب والإلحاح وندفعهم لتأمين الأماكن والأثاث، ثم نضع الإدارة أمام الأمر الواقع. كانت المجابهة عنيفة بين رجال الدين والمواطنين الفقراء، كما ذكرنا عن عين إبل والجية والمتين، حيث كانت الأولوية للمدارس الطائفية الخاصة.

٦. ماذا كان موقفك من التعريب، أو بالأصحّ توحيد لغة التعليم؟

أحيلك هنا إلى هذين المقطعين من محاضرتين للمرحوم الأستاذ جوزف زعرور وهو غنيّ عن التعريف:

«... وأول ما يلاحظ هنا هو أن الثقافة الواحدة، تقتضي لغة واحدة. فمن الواجب، بل من الطبيعي، أن يتكوّن الأطفال اللبنانيون جميعاً بلغتهم الأم وهي اللغة العربية. ومن الطبيعي أن تكون هي لغتهم الأولى.

في هذه اللغة تتكون ذهنيتهم، وتتكون بالتالي شخصيتهم. إنها الخميرة الأولى لوحدة الثقافة، وبالتالي لوحدة الشعب». (من محاضرات الندوة اللبنانية ١٥ أيار ١٩٦٧)

ويقول في محاضرة ثانية:

«... يدرك الباحث في المجتمع اللبناني أن التعليم الخاص مرتبط ارتباطاً وثيقاً، لا بالمصالح الفردية وحسب، بل هو، بالدرجة الأولى، مرتبط بالمصالح الطائفية. وبالنتيجة فإن التمسك بحرّية التعليم، كما هي الحال عليه الآن، يؤدّي، في المدى الطويل، إلى أزمات عنيفة يجب أن نتوقعها، إذا لم تتغيّر العقلية السياسية، ولم تستبدل بها عقلية جديدة، لا تقيم أي فرق من حيث الحقوق والواجبات بين المواطنين». (من محاضرات الندوة اللبنانية ٢٧ أيار ١٩٦٨)

من هذه الزاوية يمكنك الإستنتاج أن التعريب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بوجود سياسة وطنية ضد الطائفة أو بعدم وجودها.

٧. في رأيك كيف يمكن إصلاح الوضع التربوي في لبنان؟

لا يتمّ الإصلاح التربوي إلا عن طريق رئيس جمهورية مقتنع بإنشاء مدرسة رسمية واحدة تبنى عليها وحدة البلد، ولا مجال للتلطّي وراء التعددية والتنويع والحرية. لأن كل تعدد، وكل تنوع، وكل حرية، غير مبنية على قاعدة وحدة الوطن ووحدة المواطنين، تؤدي إلى زعزعة الوحدة الوطنية وإلى تهديم البناء الوطني.

* * *

الأستاذ جورج يونس*

اسمح لي أن أستفيض في حديثي بشكل عام من دون التقيّد بالأسئلة بالشكل الذي تطرحه عليّ، وسأسعى إلى تغطية كل ما تتضمنه هذه الأسئلة في السياق:

مقاربتي لمشاكل وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة لم تكن وليدة اضطلاعي بمسؤوليات المديرية العامة للتربية الوطنية في تموز ١٩٩٤، فقد بدأت حياتي الوظيفية أستاذاً للتعليم الثانوي الرسمي (من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٦٧) ثم مفتشاً في المفتشية العامة التربوية (من عام ١٩٦٨ إلى عام ١٩٩٢)، وبقيت، حتى خلال قيامي بمهام معاون رئيس التفتيش المركزي وأمين سر هيئة التفتيش المركزي (من أواخر ١٩٩٢ وحتى ١٩٩٤)، على إطلاع على شؤون وشجون القطاع التربوي الرسمي ومشاكله الكثيرة والمعوقات التي كانت وما زالت حجر عثرة في طريق تطوره، وذلك من خلال تقارير المفتشين التربويين، ومطالعات المفتش العام التربوي وقرارات هيئة التفتيش المركزي. كذلك ساعدتني ثقافتي القانونية وتمرسي بالتحقيقات الإدارية ـ التربوية، ودراسة تقارير المفتشيات العامة الأخرى، وبخاصة المفتشية العامة الإدارية، على التعرف، أكثر فأكثر، إلى سير عمل الإدارات والمؤسسات الرسمية ومنها الإدارة التربوية، وإلى اكتشاف الأجواء التي تسود عمل هذه الإدارات والعقبات التي تحول دون تطبيق الأنظمة والقوانين المرعية الإجراء. وهكذا لم «أكبر حجري» منذ البداية، واخترت أن أتعامل مع الواقع القائم عندما تسلمت مسؤولياتي بحنكة وتروٍّ واضعاً نصب عينيّ هدف محاولة وقف عمليات استباحة النظام والقانون، و«قاعدة» تغليب المصلحة الخاصة والمذهبية والطائفية على المصلحة العامة والوطنية وما استطعت إلى ذلك سبيلاً. وكان موقفي هذا نابعاً من تجارب مديرين عامين زملاء لم يكونوا يتمتعون بدعم «رئاسي» فكبا بهم جواد المواجهة في أول الطريق.

---

* كان مفتشاً تربوياً من عام ١٩٦٨ في عهد الرئيس شارل حلو حتى ١٩٩٢ وأمين سر هيئة التفتيش المركزي ومعاون رئيس التفتيش المركزي في عهد الرئيس الياس الهراوي من أواخر ١٩٩٢ حتى تموز ١٩٩٤، ثم مدير عام وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة من تموز ١٩٩٤ حتى تموز ١٩٩٧، في عهد الرئيس الياس الهراوي.

انطلاقاً من ذلك حاولت التركيز على الأمور التالية: الفائض في عدد مدرسي التعليم الرسمي نتيجة سوء التوزيع، التعاقد مع مدرسين لسد النقص الذي تشكو منه بعض المدارس، في بعض المناطق (نقص عددي ونوعي)، وآلية تعيين المسؤولين عن المدارس الرسمية الإبتدائية والمتوسطة، والثانوية.

١. بالنسبة للفائض: جرى مسح شامل لعدد المدرسين الملحقين بالمدارس الرسمية، فتبين أن هناك خمس آلاف مدرسة ومدرس تقريباً يفيضون عن حاجة هذه المدارس، وأن قسماً من هذا الفائض ملحق بمدارس قريبة، وفي بعض الحالات، ملاصقة لمدارس محتاجة، وأن في بعض الأقضية التي تشكو باستمرار من نقص في عدد معلميها فائضاً عددياً ونوعياً كبيراً، وأن تحريك أي واحد من هؤلاء المدرسين الفائضين يهز أسس الدولة والنظام، كما تبين أن القسم الأكبر من المداخلات والوساطات السياسية كانت تصب في خانة زيادة الفائض فائضاً، وزيادة الحاجة حاجة، توطئة لإدخال جيش من الأنصار والمحاسيب، لا تتوافر في القسم الأكبر منهم الشروط والمؤهلات الدنيا المطلوبة إلى «جنة» المتعاقدين المحظوظين.

إن إعادة توزيع أفراد الهيئة التعليمية الإبتدائية والتكميلية والثانوية بحسب حاجات المدارس الرسمية العددية والنوعية ضرورة تربوية ومالية ووطنية ملحة، وترك هذا العدد الضخم من الموظفين الفائضين عاطلين عن العمل سبب رئيس في الهدر المالي والبشري الذي نشهد، وفي تدني مستوى التحصيل التعليمي الذي تميزت به المدرسة الرسمية.

٢. بالنسبة للتعاقد: إلى جانب هذا العدد الضخم من المدرسين العاطلين عن العمل بلغ عدد المدرسين المتعاقدين العاملين في المدارس الرسمية خلال العام الدراسي ٩٧/٩٨ ألفين وخمسماية وتسعة مدرسين، لم يُعَدّ أي واحد منهم الإعداد التربوي اللازم والصحيح، وبالتالي لا يمكن لأي مسؤول عاقل أن يتوقع، من جراء ذلك، رفع مستوى إنتاجية المدرسة الرسمية.

٣. بالنسبة لتعيين المسؤولين عن المدارس: هناك أنظمة محددة وواضحة ترعى عمليات إلحاق المدرسين بالمدارس الرسمية وعمليات نقلهم، وسير عمل هذه المدارس (القرار رقم ٨٢٠ تاريخ ١٩٦٨/٩/٥: النظام الداخلي للمدارس الإبتدائية والتكميلية، القرار رقم ٥٩٠ تاريخ ١٩/٦/١٩٧٤: النظام الداخلي للمدارس الثانوية، والقرار رقم ١٣٣ تاريخ ٢٣/٢/١٩٨١: تنظيم عملية

مناقلات أفراد الهيئة التعليمية وهناك قرار مستقلّ خاص رقم ٣٥٨ تاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٩٥: ينظم عملية تعيين المسؤولين عن المدارس الإبتدائية والتكميلية ويضع الشروط والمؤهلات التي يجب أن تتوافر في المرشح لهذا المنصب تحصيناً لعملية التعيين من المداخلات السياسية. هذا القرار تم وقف العمل به لأسباب لم تعلن، ولكنها لا تخفى على أحد.

هذا الواقع الذي تتخبط فيه وزارة التربية يجيب عن أكثرية الأسئلة المطروحة، ويعطي فكرة عن التمنيات التي حملتها معي عند تسلمي مسؤولية المديرية العامة للتربية الوطنية. هذه التمنيات لا يمكن اعتبارها خطة إصلاحية، فالخطة الإصلاحية لوزارة التربية هي قرار جماعي إصلاحي جريء يتخذ على أعلى المستويات ويحصّن بأخلاقية وانضباطية لا غبار عليهما، وبنصوص قانونية يستحيل على أي مرجع مخالفتها أو تخطيها. إنها عملية «شطف درج» من فوق، تتناول عقلية إدارة الدولة بجميع وزاراتها ومؤسساتها، ولا أمل في نجاح عملية من هذا النوع إذا اقتصرت على قطاع واحد أو وزارة واحدة.

أما بشأن الثغرات فأقل ما يمكن أن يُقال في هذا الصدد أن ولاء الموظف للمصلحة العامة وللقوانين والأنظمة المعمول بها من شبه المستحيلات، وأن خضوعه للزعامات السياسية والحزبية والمذهبية والطائفية قاعدة ووسيلة، تبلغان به، بحسب اعتقاده وبحسب واقع الأمور، أعلى المراتب وأوفر المداخيل.

يضاف إلى ذلك أن إقرار الهيكلية الجديدة للوزارة وتحديد صلاحيات مختلف الوحدات الإدارية وتعديل الأنظمة الداخلية للمدارس الرسمية ما زالت تقبع في الأدراج بالرغم من أن معظمها كان قد أنجز قبل نهاية خدمتي في الوزارة.

كذلك لا يزال قطاع التعليم الخاص، وبخاصة المجاني منه، بحاجة إلى الكثير من المراقبة والضبط.

إلى أي حد يمكن لمدير عام، في ظل الأجواء التي ذكرت بعضها، أن يحقق أهدافه؟

الفرق الشاسع بين المدير العام في مؤسسة خاصة وزميله في مؤسسة أو إدارة عامة أن الأول يبادر، عند استلام منصبه، إلى الاستعانة بفريق عمل يختاره هو، فيضع معه خطة العمل التي يراها ملائمة ويقوم معها بتنفيذها

ويتحمل بالتالي مسؤولية نجاحه أو فشله. أما في الإدارة أو المؤسسات العامة فمن هو المدير العام الذي يستطيع أن ينقل حاجباً أو يعاقب كاتباً أو يكافىء محرراً؟ المدير العام في الإدارة أو المؤسسة العامة لا يشارك في اختيار مرؤوسيه، حتى أدناهم رتبة، وقد يجد بينهم (إذا لم يكن مدعوماً «رئاسياً») من هو أقوى منه نفوذاً وسلطة وأوفر منه حظوة. وكثيرة هي المعاملات والقرارات التي تأخذ مجراها دون اطلاع المدير العام أو خلافاً لرأيه وذلك نتيجة «تعليمات عليا».

أما أهم ما يجب عمله من قبل وزير التربية في المستقبل فهو:

ـ الحد من فوضى الإلحاقات والمناقلات لأفراد الهيئة التعليمية.

ـ الحد من فوضى التعاقد.

ـ الحد من تسييس ومذهبة الإلحاق والمناقلات والتعاقد وتعيين مديري المدارس الرسمية.

ـ ضبط عمليات معادلة الشهادات الأجنبية بالشهادات اللبنانية ـ وهذا من أخطر ملفات وزارة التربية.

ـ الحدّ من الهدر في تلزيمات التجهيزات والمطبوعات.

ـ ضبط سير عملية الامتحانات الرسمية والإسهام، بالتالي، في استعادة الشهادة الرسمية مستواها.

ـ إنشاء صندوق لتعاضد المدارس الرسمية.

ـ وضع هيكلية جديدة للوزارة ومشروع لتحديد صلاحيات الوحدات الإدارية المختلفة (لم تصدر حتى الآن).

ـ وضع مشروع تعديل النظام الداخلي للمدارس الرسمية.

ـ المشاركة في الإشراف على المناهج الجديدة كعضو في هيئة التخطيط العام والمتابعة التابعة للمركز التربوي للبحوث والإنماء.

ـ إعداد نصوص القسم الأكبر من القرارات والمذكرات والمراسيم الخاصة بالوزارة أثناء تولي المديرية العامة للتربية الوطنية، وإبداء الرأي في مشاريع القوانين.

أما فيما يتعلق بالسياسة التربوية في لبنان فأقول إنه قبل «شرعة» خطة

النهوض التربوي الأخيرة لم تُفصح الدولة، منذ الاستقلال، عن خطة تربوية محددة واضحة. كان هناك اهتمام بقطاع التعليم الخاص وإهمال، مقصود على الأرجح، للقطاع الرسمي تجسد في سلسلة من الإجراءات الموجهة والسلوكيات الفوضوية كانت تفضي، في أكثريتها الساحقة، إلى تعزيز المدرسة الخاصة على حساب المدرسة الرسمية.

إن أبرز المشاكل الافتقار إلى الحس الوطني السليم وإلى الأخلاقية الصافية وإلى روح الرسالة والتضحية وإلى الضمير المهني وإلى إقصاء السياسة والمآرب الطائفية والمذهبية والشخصية والمادية نهائياً عن التدخل في الشؤون التربوية، والإشراف الرسمي عن كثب على المدارس الخاصة وبخاصة المجانية منها لضبطها بشكل دقيق.

* * *